



الموضوع

مساهمة نموذج الـ s/c/p في تحليل أداء البنوك الجزائرية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و نقود

إشراف الأستاذة(ة):

■ وليد صايفي

إعداد الطالب(ة):

■ مختار البار

السنة الجامعية: 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

سورة البقرة الآية ﴿32﴾

شكر وعرفان

إن العبادة في الإسلام هي الشعور بالجمل أمام من أحاط بكل شيء علما اللهم يا معلم آدم

وإبراهيم، علمنا ما نفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا، انك أنت

العليم الحكيم.

بعد الحمد والشكر لله على التوفيق في إتمام هذا العمل المتواضع، أتوجه بأسمى آيات

الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل وليد صايغي الذي تفضل بالإشراف على هذه العمل و لما

قدمه من ملاحظات علمية قيمة فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة

المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذا العمل المتواضع، فلهم مني كل الشكر والتقدير

والاحترام.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعطيهم من فيض نعمه... وأن يوفق الجميع إلى ما يحب

ويرضا

دور مساهمة نموذج (p/ c/s) في تحليل أداء البنوك الجزائرية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إختبار العلاقة بين هيكل السوق و ربحية البنوك الجزائرية، وقد شملت فرضية قوة السوق، فرضية الهيكل - السلوك - الأداء، من خلال اختبار العلاقة بين قياس الربحية للبنوك ومقاييس كل من التركيز، والحصة السوقية . وقد أشارت نتائج فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (s c p)، إلى أن التحليل بشكل عام دعم نموذج (s c p) كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق و الربحية في البنوك الجزائرية. وكانت التوصية الأساسية لهذه الدراسة لمتخذي القرار في الجهاز المصرفي في الجزائري التوسع في عمليات تحرير السوق بهدف تخفيض التركيز وتعزيز التنافسية فيه.

الكلمات المفتاحية: هيكل السوق المصرفية، فرضية الهيكل - السلوك - الأداء، فريضية الكفاءة

التقليدية، أداء البنوك، قطاع المصارف الجزائري.

Cette étude vise à tester la relation entre la structure du marché et la rentabilité des banques algériennes, ont inclus hypothèse de marché de l'énergie, l'hypothèse de la structure - comportement - performance, en testant la relation entre la mesure de la rentabilité des banques et des mesures de chacun de la mise au point, et la part de marché. Les résultats de l'hypothèse de la structure - conduite - performances (scp), que l'analyse soutiennent généralement l'hypothèse modèle (scp) expliquent la relation entre la structure du marché et de la rentabilité dans les banques algériennes. La recommandation était essentiel pour cette étude aux décideurs dans le système bancaire dans le développement des processus de libéralisation du marché algérien afin de réduire la concentration et améliorer la compétitivité.

يعتبر تحرير أسواق المال وعولمة التمويل من المخرجات الواضحة الناتجة عن التغييرات الهيكلية في النظام المالي الدولي التي ساهمت في تحرير الأنشطة البنكية، بحيث واجهت البنوك المحلية من خلالها منافسة جديدة، ليس من البنوك الأجنبية فقط، وإنما من خلال المؤسسات المالية غير البنكية أيضا التي صارت تتنافس البنوك في وظائفها التقليدية كوسيط مالي بين المستثمرين والمدخرين، يضاف إلى ذلك حجم المنافسة الكبير من قبل أسواق المال، والتي ازدادت حدتها بعد عولمة التمويل، التي ساهمت في تطور ونمو أسواق المال العالمية .

وبالتالي عملت ضغوط المنافسة عبر العقود الماضية، على دفع البنوك لتعديل اتجاهاتها الإستراتيجية وتحفيزها نحو تقليص التكاليف وزيادة توليد العوائد وتحسين معدلات الأداء من أجل البقاء والاستمرار والنمو، ولا يستطيع بنك من البنوك أن يدعم بقاءه في بيئة تنافسية لفترة طويلة دون نموه وتطوره .وبالتالي فإن البنوك في ظل ضغط منافسة متزايدة التي لا تخصص مواردها بشكل كفو يعزز من إنتاجيتها سوف تهلك، ما لم تصبح أكثر شبها بمنافسيها الفاعلين، فالمهم هو تقديم وظائف البنك بكفاءة لا التفكير فيها، فكفاءة البنك وأداؤه أصبحت مهمة على نحو حرج ليس فقط من أجل بقاء المؤسسة بل من أجل تطورها ونموها وبهذا أصبحت دراسة سلوك أداء البنوك التجارية الجزائرية قضية ملحة وذات أهمية، وخصوصا وفقا لمصطلحات التركيز والمنافسة والكفاءة، ومن خلال متغيرات قوة السوق (فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) ومتغير الحصة السوقية من الودائع، وكذلك من خلال متغيرات هيكل الكفاءة التي تعبر عن المفاهيم المباشرة والحديثة للكفاءة الاقتصادية، المتمثلة في كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري (يفترض منافسة على أسعار المدخلات و المخرجات البنكية).

هذا ويعبر عن الأداء الإيجابي في الصناعة البنكية وفقا لمعيارين: أولهما، وفق كفاءة البنوك، عبر تخفيض مستويات عدم الكفاءة في التكلفة الربح، وذلك من خلال تحقيق التمايز وتقليل التكلفة (تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح)، وتنويع الخدمات و العمليات البنكية، الذي يؤدي بالبنوك إلى الحصول على حصة

سوقية تسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة، وثانيهما؛ وفق تركيز عدد محدود من البنوك يؤدي إلى تحالفات وسيطرة في الصناعة البنكية، و فرض أسعار غير تنافسية تؤدي إلى تحقيق مستويات أداء عالية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن قضايا التركيز البنكي والمنافسة في الدول النامية، لا زالت تحتاج للعديد من الدراسات والأبحاث، و تجرى وفق المنهجيات الحديثة، حيث أشارت دراسة إلى أن من التوجيهات المفيدة للبحوث المستقبلية، الاهتمام الإضافي بقضايا التركيز والمنافسة في الدول النامية، التي قد تزود صناع القرار بمعلومات متطورة جدا، تساعد في وضع تصور حول صناعة البنوك، وتساعد في صياغة سياسات القطاع البنكي.

و لهذا سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق الى أداء البنوك التجارية الجزائرية و نموذج s/c/p من خلال طرح الاشكالية التالية:

" إلى أي مدى يمكن دمج نموذج s/c/p في تحليل أداء البنوك التجارية الجزائرية؟"

و يرتبط بهذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1. كيف كان تطور البنوك التجارية الجزائرية من حيث التشريعات و الأداء؟
2. ماهو نموذج s/c/p وما خصائصه؟
3. فيما تكمن مساهمة نموذج s/c/p في تقييم وتحليل أداء البنوك التجارية الجزائرية؟

الفرضيات:

1. تطور أداء البنوك التجارية الجزائرية هو حصيلة تطور اساليب تحليل أدائها،
2. مقارنة الـ SCP تعتبر الحل الإضافي الفعال لدراسة أداء البنوك الجزائرية.
3. بالاعتماد على نموذج الـ SCP يمكن للبنوك الجزائرية أن تزيد من درجة يقظتها في المحيط.

أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، الذي يعنى بالكفاءة والتركز وعلاقتها بأداء البنوك، ويوضح مدى تحسن مستويات الكفاءة وطبيعة المنافسة وسلوك أداء البنوك التجارية، ومدى قدرتها على مواجهة المنافسة العالمية المحتدمة.

إن لتأثير التركيز أو المنافسة على أداء البنوك مضامين سياسية هامة، وبالتالي يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين بصناعة البنوك.

أهداف البحث:

إن التصور السائد عن الأداء الإيجابي في الصناعة البنكية إما أنه نتاج كفاءة البنوك، عبر تخفيض مستويات عدم الكفاءة في التكلفة والربح، ومن خلال تحقيق التمايز وتقليل التكلفة (تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح)، ومن خلال تنويع الخدمات والعمليات البنكية، الذي يؤدي بالبنوك إلى الحصول على حصة سوقية تسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة، وإِما أنه نتاج تركيز عدد محدود من البنوك (احتكار القلة) أدى إلى تحالفات وهيمنة في الصناعة البنكية، وفرض أسعار غير تنافسية أدت إلى تحقيق مستويات أداء عالية. وبناء عليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقدير ومقارنة نقاط كفاءة التكلفة وكفاءة الربح، وتحليل التفاوت بينها ضمن صناعة البنوك التجارية الجزائرية، والاختبار العملي لنموذجي قوة السوق وهيكل الكفاءة، والانتقال من النماذج التقليدية إلى النماذج الحديثة من طرق حسابهما، والتميز بينهما باستخدام مقاييس مباشرة.

منهجية البحث:

طبيعة البحث تتطلب الاعتماد على كل من:

- المنهج الوصفي (الإطار المفاهيمي).
- المنهج التحليلي .

الدراسات السابقة:

جرت محاولات عدة لتقويم هيكل السوق المصرفية وعلاقتها بالأداء في بلدان عربية عدة، سعيًا نحو فهم تركيبية هذه الأسواق من أجل تقديم رؤى ومعلومات إضافية لكل المهتمين بصناعة البنوك، وذلك للمساعدة في ضبط أدائها وتوجيهها نحو أداء وظائفها بشكل أمثل في خدمة المجتمع، من هذه الدراسات، دراسة الكور 15 التي جرت مؤخرًا على عينة من أربعة عشر مصرفًا تجاريًا أردنيًا للفترة 1993-2006، وهدفت إلى إختبار أثر التركيز وفقًا لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP)، والحصة السوقية من الودائع، وفقًا لفرضية الكفاءة التقليدية (MS) في أداء البنوك، ولم تستطع الدراسة إثبات أي أثر للمتغيرين في أداء البنوك الأردنية، كالعوامل الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى ميزة الدخول المكر إلى السوق وهي التي أسهمت في حصول عدد قليل من البنوك على حصص سوقية مرتفعة، ولكن نتيجة للتشريعات والقوانين التي عملت على تعزيز المنافسة في السوق المصرفية الأردنية لم يكن هناك أي تحالفات بين البنوك الأكثر تركيزًا تعمل على ممارسة قوة السوق على أسعار المدخلات والمخرجات ضمن صناعة البنوك الأردنية .

غير أن دراسة الجراح، التي هدفت إلى إختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك الأردنية للفترة 2001-2005، جاءت نتائجها داعمة لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية ، وقدمت دعماً محدوداً لفرضية الكفاءة التقليدية (MS)، ثم حاول الجراح تقديم دعم لنتائج دراسته السابقة، فقام بدراسة التنافسية في قطاع البنوك الأردنية من خلال دراسته، التي بينت أن سوق البنوك الأردنية لا يمكن وصفها بالتنافسية التامة ولا بالإحتكار التام، وبتعبير آخر، فإن البنوك الأردنية تعمل في ظروف المنافسة الإحتكارية، ومن ثم تجني أرباحها بظروف تشبه ظروف المنافسة الإحتكارية، كما أظهرت الدراسة أن البنوك الكبيرة تعمل في ظروف تنافسية أعلى من الظروف التي تعمل فيها مثيلاتها من البنوك الصغيرة.

وكانت دراسة مشهراوي والزعبي قد بحثت في محددات ربحية البنوك الأردنية للفترة 1992-2006، ووجدت أن نسبة التركيز -وهو من مؤشرات الكفاءة التقليدية - كان له أثر في عائدات البنوك خلال هذه الفترة ، ومن جهة أخرى جاءت دراسة الكور والفيومي التي أجريت على البنوك الأردنية للفترة 1992-2004 كانت نتائجها في صالح المنافسة ولا تدعم فرضية الهيكل-السلوك-الأداء .

أما دراسة عناوسة وآخرون للعلاقة بين الهيكل السوق وبحية البنوك السعودية، مالتى أجريت على جميع البنوك المحلية للفترة 2005-2010، فقد بينت نتائجها دعماً لفرضية الكفاءة كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية، فالبنوك السعودية كذلك بعيدة عن الممارسات غير التنافسية، وإنما السبب الأساسي وراء تركزها وحصولها على حصة سوقية مرتفعة هو كفاءتها. وكانت التوصية الأساسية لهذه الدراسة لمتخذي القرار في الجهاز المصرفي السعودي، هي التوسع في عمليات تحرير السوق بهدف تخفيض التركيز وتعزيز التنافسية بالسوق، وهو ما جاء موافقاً لدراسة الختلاني و عبد الملك التي بينت نتائجها كفاءة البنوك السعودية في إدارة مواردها المالية.

أما دراسة الختلاني و نور الدين، فقد هدفت إلى اختبار أثر مخاطر الأعمال، والتركز، وحجم البنك والحصة السوقية في أداء البنوك السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الأعمال وحجم البنك، من العوامل الرئيسية المحددة لربحية البنوك السعودية.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول، حيث يخصص الفصل الأول لدراسة عامة و شاملة حول تطور البنوك التجارية في الجزائر.

بينما الفصل الثاني فيخصص لدراسة الاطار المفاهيمي لنموذج S/C/P من خلال توضيح خصائصه

ومنهجه.

في حين يخصص الفصل الثالث والأخير لدراسة هيكل الصناعة البنكية في الجزائر ومدى تطبيق

نموذج S/C/P في البنوك الجزائرية.

تمهيد:

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في تمويل التطور الإقتصادي للمجتمع ويرتبط نجاحه في أداء وظيفته الأساسية بقدرته على التكيف مع الأوضاع الجديدة وتطوير إمكانياته وموارده ومستوى أداء خدماته، حيث أصبح البنك كمؤسسة إقتصادية خدمية لا يتاجر فقط في النقود، بل يتاجر كذلك في الخدمات والمنتجات المقدمة وأصبح يلعب دورا مهما في الإعلام بتقديم الإرشادات والدراسات المتخصصة للعملاء وتكوين مدراء وإطارات المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن تقييم مستوى نجاح البنك بمردوده المالي وجودة منتوجاته وخدماته، إذ ترجع فعالية هذه النتائج إلى مستوى أداء أعماله وأنشطته الداخلية من جهة، وقدرته على تكيف أنظمتها وهيكلها وإستراتيجياتها لتغيرات المحيط الخارجي واستغلال الفرص المتاحة فيه من جهة أخرى.

كما تعتبر روح الإبداع إحدى الفرص المهمة التي بإمكان المؤسسة المصرفية إستغلالها لصالحها لرفع كفاءة خدماتها ومنتوجاتها وذلك بتطبيق الأساليب الحديثة في التغيير، والتي تدعو إلى إجراء تغيير شامل على مختلف الأنظمة والهياكل التنظيمية لمساندة الإستراتيجيات الجديدة وتوجيهها بهدف تحسين مستوى أداء وتسيير العمليات والخدمات البنكية.

وأياضا للبنوك بصفة عامة دور أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دورا حيويا. وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا الفصل بالتطرق لتطور البنوك التجارية في الجزائر و التشريعات المتعلقة بها اضافة الى تطور أدائها بتناول المؤشرات.

المبحث الأول: تطور البنوك التجارية في الجزائر.

تحتل الحياة الاقتصادية مكانة بارزة في حياتنا المعاصرة، ولاسيما ما تمر به البنوك والمصارف من تطورات هائلة في شتى الخدمات، ومن هنا يبرز النظام المصرفي الذي نشأ من مجموعة بنوك الودائع، وتتولى مهمة الحفاظ على ودائع الأفراد مقابل تقديم صكوك إيداع لأصحاب الودائع تحت الطلب، ومع ازدياد المعاملات وتطورها كنا بحاجة إلى نشأة البنوك المركزية التي أخذت تستأثر بإصدار الجانب الأكبر من السندات المصرفية تحت الطلب، جنباً إلى جنب مع البنوك التجارية. وانتهى الأمر إلى أن أصبح البنوك تشارك في عملية إصدار النقود الورقية و إلى خلق الودائع المصرفية. أما فيما بعد تميزت بظاهرة التخصص المصرفي، إذا أصبحت هناك بنوك تجارية متخصصة في منح الائتمان التجاري و بنوك أخرى في منح الائتمان العقاري أو الزراعي أو صناعي، والتي لعبت دوراً جوهرياً في انتعاش الحياة الاقتصادية للدول الرأسمالية.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية في الجزائر.

المعروف أن الجزائر لم ترث عن الاستعمار جهازا مصرفيا بالمعنى الحقيقي، لكن كل ما كان هو مجموعة بنوك تتبع المنظومة المصرفية للمحتل، وبعبارة أدق هي مجموعة وكالات بنكية تابعة لبنوك فرنسية، وهو ما يعني استحالة الحكم عن موضوع السياسة النقدية في ظل غياب السيادة الوطنية والتخطيط لسياسة اقتصادية معينة، وهو ما حذى بالبلاد ممثلة في السلطات السياسية بعد الاستقلال إلى محاولة التأسيس لمنظومة مصرفية وطنية، والتي كانت كما يلي:

1. الخزينة العمومية:

بقيت تتبع الخزينة الفرنسية إلى حدود 1962/08/29¹ أين تم الفصل بينهما، وقد لعبت دورا كبيرا في إقراض المؤسسات العمومية، كما أنه يمكن القول بأنها حلت في كثير من الأحيان محل البنك المركزي في لعب دور الضابط للسياسة النقدية.

2. المؤسسات المالية والبنكية:

• **البنك المركزي الجزائري:** تسميته الرسمية بنك الجزائر، ومهامه تتمثل في احتكار عملية الإصدار النقدي والمسؤول عن توحيد السياسة النقدية، من خلال إستعماله لمجموعة الأدوات التي تسمح له بلعب هذا الدور. وللبنك المركزي دور كبير كبنك للدولة، وهذا من خلال التسيقات المقدمة إلى الخزينة العمومية، إضافة إلى دوره كبنك إحتياط للعملة الأجنبية وتنظيم الصرف. ونستطيع القول أن هذا ما لم يكن على الأقل منذ 1973 حين أعطيت هذه الصلاحيات للبنوك التجارية إلى أن تم إسترجاعها مع بداية التسعينات².

¹ الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 1962/08/28.

² عبد الله خبابة، مداخلة بعنوان: "اشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري"، كلية العلوم الاقتصاد و التجارة و التسيير، -جامعة محمد بوضياف- المسيلة - الجزائر، ص: 10

• **البنوك التجارية** : كانت سنة 1966 حاسمة من خلال قرار تأميم البنوك الأجنبية والمنشآت المصرفية في سنة 1966 نذكر على سبيل المثال: البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13/06/1966 والقرض الشعبي الجزائري (C.P.A) 14/05/1967. إضافة الى إنشاء شبكة بنوك وطنية رأس مالها وطني (جزائري) عمومي بـ 100% مهمتها: أداء خدمة عمومية، مراقبة الصرف، تنظيم القرض.

وأول بنك تم انشاءه هو البنك الوطني الجزائري و هو بنك تجاري عمومي وظيفته تمويل النشاط الزراعي و منه خاصة القطاع الاشتراكي حتى يتخلى عن ذلك البنك المركزي والخزينة العمومية. وفي نفس السنة 1966 تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري، وظيفته تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان التجارة والصناعة الحرفية والسياحة. وفي سنة 1967 تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري لتمويل التداول السلعي مع الخارج وأخيرا وفي أول نوفمبر 1967 تمت "جزائرية" النظام المصرفي والبنكي بإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية لاسيما في المعاملة الخارجية ولذا أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تحتكر جميع عمليات البنك والصرف والقرض¹.

تم حينذاك تأسيس 05 بنوك إلى حدود 1968 التي اكتمل فيها النظام المصرفي الجزائري على الأقل مثلما كان يطمح إليه القائمون على شؤون البلد آنذاك وهذه البنوك هي:

- البنك الوطني الجزائري BNA.
- القرض الشعبي الجزائري CPA.
- بنك الجزائر الخارجي BEA.
- البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR.
- بنك التنمية المحلية BDL

¹. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص: 68

3. المؤسسات الشبه بنكية: كما تم تدعيم المنظومة المالية بمجموعة من المؤسسات المالية غير البنكية

والتي أصبح الآن بعضها بنوكا وهي¹:

-البنك الجزائري للتنمية BAD والذي كان يسمى بالصندوق الجزائري للتنمية.

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي أصبح بنكا للإسكان CNEP .

إضافة إلى ذلك دعمت المنظومة بمجموعة شركات للتأمين وهي:

- الشركة الجزائرية للتأمين SAA.

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR.

وقد أصبحت البنوك التجارية في الجزائر كما يلي²:

➤ بنك الجزائر الخارجي.(BEA)

➤ البنك الوطني الجزائري(BNA)

➤ بنك الفلاحة والتنمية الريفية.(BADR)

➤ بنك التنمية المحلية.(BDL)

➤ القرض الشعبي الجزائري.(CPA)

➤ الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.(CNEP)

➤ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. (CNMA)

➤ بنك البركة الجزائر

¹ هناء سيدهم خالدة، واقع خدمات المعلومات المتخصصة في قطاع البنوك و المصارف الجزائرية دراسة ميدانية لاهم البنوك التجارية بولاية باتنة - الجزائر - بين تحدي البقاء و طموح النجاح، (غير منشورة)، دكتوراه في علم المكتبات و المعلومات، جامعة منتوري - قسنطينة-، ص: 8

² عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -الواقع و التحديات-، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية و التطبيق-، جامعة الأغواط، ص: 50، 51

- المؤسسة المصرفية العربية - "ABC" الجزائر
- بنك ناتكسيس
- سوسيتيه جنرال الجزائر
- سيتي بنك الجزائر
- البنك العربي الجزائر
- بنك الثقة الجزائر
- بنك الخليج الجزائر
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر
- فرانس بنك الجزائر
- Calyon الجزائر
- بنك السلام الجزائر
- إتش إس بي سي الجزائر

المطلب الثاني: تعداد البنوك الخاصة و الحكومية في الجزائر.

من أهم ما نتج عن الإصلاحات التي شهدتها القطاع البنكي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90/10، ظهور العديد من البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية على الساحة المالية في الجزائر، حيث تزايد عددها بشكل ملحوظ حتى أصبح يفوق عدد البنوك العمومية، حيث تسعى هذه البنوك الخاصة إلى منافسة البنوك العمومية الجزائرية التي ظلت لزم من طويل تستحوذ على السوق البنكي في الجزائر.

• الهيكل الحالي للقطاع البنكي الجزائري: يتكون القطاع البنكي الجزائري من حوالي 30 بنكا ومؤسسة

مالية إلى غاية نهاية سنة 2004، منها 21 بنكا تجاريا موزعة كما يلي:

1. البنوك العمومية:

يضم القطاع البنكي الجزائري سبعة بنوك تجارية عمومية، وهي كالتالي:

• B.N.A البنك الوطني الجزائري: ويعد أول البنوك التجارية في الجزائر المستقلة، حيث تم تأسيسه

بموجب المرسوم الصادر في 13 جوان 1966 وهو ناتج عن اندماج البنوك الأجنبية التالية:

1. القرض العقاري للجزائر وتونس، وتم إدماجه في 1 جويلية 1966

2. القرض الصناعي والتجاري، وتم إدماجه في 1 جويلية 1967

3. البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وتم إدماجه في 1 جانفي 1968

4. بنك Paribas وتم إدماجه في ماي 1968 .

5. مكتب معسكر للخصم، وتم إدماجه في جوان¹ 1968 ..

ويعتبر هذا البنك تجاري عمومي، وظيفته تمويل النشاط الزراعي وإقراض المنشآت الخاصة والعامّة،

وخصم الأوراق التجارية في ميدان التشييد، وبذلك فهو بنك الودائع والاستثمارات ويوجه نشاطه للداخل والخارج.

وبمراعاة هيكلها الأصلي، تعد هذه البنوك بمثابة بنوك ودائع، حيث تم إنشاؤها على أساس تخصيص

أنشطتها. فحسب القانون المؤرخ في 19 أوت 1986 فإن الوظيفة الأساسية لهذه البنوك هي تلقي الودائع بمختلف أنواعها ولآجال متفاوتة، ومنح القروض بدون تحديد نوعها أو مدتها.

وحسب القانون الصادر في 12 جانفي 1988 فإن هذه البنوك تخضع لمبدأ الاستقلال المالي والتوازن

المحاسبي. وبالرجوع إلى القانون (03-11) و المتعلق بالنقد والقرض، فإن هذه البنوك تعمل على تلقي

الودائع ومنح القروض بالإضافة إلى توفير وتسيير وسائل الدفع المختلفة

¹ Ammour Benhlma : «pratique des techniques bancaires», Editions DAHLAB, Alger, pp 30-31

ويوجد بالجزائر حاليا سبعة بنوك تجارية عمومية، نوجزها فيما يلي:

• **القرض الشعبي الجزائري:**

يعتبر القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك تجاري جزائري أنشئ بعد الاستقلال برأسمال ابتدائي بقدر ب

15 مليون دينار جزائري وذلك بموجب الأمر رقم 366/66 بتاريخ 29 ديسمبر 1966 ليحل محل البنوك

التالية:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة

ثم أدمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية سنة 1967 وهي: ¹

- شركة مرسيليا للإقراض سنة 1968

- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك سنة 1972

- البنك الجزائري المصري سنة 1968

وتبعا للإصلاحات التي مست القطاع المصرفي الجزائري، تم إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري

سنة 1985 أين حول إليه 40 وكالة و 550 موظف و 8900 حساب BDL لينبتق عنه بنك التنمية المحلية

من حسابات العملاء، والى جانب ذلك عرفت التحولات القانونية التالية:

➤ أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية برأسمال اجتماعي قدره 800 مليون دينار

جزائري مقسم إلى 800 سهم بقيمة اسمية 1 مليون دينار جزائري.

¹. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر - ، 2003، ص: 190

- ملكية الدولة للقرض الشعبي الجزائري دون قيامها بالإشراف على تسييره وإدارته.
- يتكون مجلس إدارة القرض الشعبي الجزائري من 10 أعضاء مفوضين من المساهمين في رأسماله.
- يتخذ مجلس إدارة القرض الشعبي الجزائري كافة القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية، في حين تشرف الإدارة العامة برئاسة المدير العام على بقية النشاطات الأخرى.
- بعد استيفائه لكافة الشروط المحددة في قانون النقد والقرض 90/10 تم اعتماده كثاني بنك تجاري عمومي في 7 أفريل 1997 ، أين حدد رأسماله الاجتماعي في 31 ديسمبر 2004 بـ 25,3 مليار دينار جزائري¹

• البنك الخارجي الجزائري

- وهو آخر بنك يتم تأسيسه وفقا لإجراءات التأميم المصرفي، وقد تم تأسيسه بالمرسوم رقم 67-204 الصادر في 1 أكتوبر 1967 ، وهو ناتج عن إرث خمسة بنوك أجنبية وهي:
- القرض الليوني
- قرض الشمال
- الشركة العامة
- بنك باركليز
- البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط.

إن البنك الخارجي الجزائري هو بنك ودائع، مهمته تمويل وتسهيل عمليات التجارة الخارجية من خلال منح القروض للمستوردين وتقديم الضمانات للمصدرين، وقد اتسع نشاط هذا البنك بفتح شركات كبرى لحساباتها لديه مثل: سونطراك، نפטال، وشركات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية...الخ.

¹ فريدة معارفي، جودة الخدمات المصرفية و علاقتها بتنافسية البنوك في ظل ادارة الجودة الشاملة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2007/2008، ص: 110

• بنك التنمية المحلية

وهو أحدث البنوك في الجزائر، وتم تأسيسه بموجب المرسوم رقم 85.85 الصادر في 30 أبريل 1985 وهو منبثق من القرض الشعبي الجزائري. وذلك على اثر اعادة هيكلته، ويقوم بنك التنمية المحلية بكل المهام الموكلة لأي بنك ودائع، ويعمل بالدرجة الأولى على منح قروض للهيئات العامة المحلية. ويعتبر آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الاصلاحات، و بالنسبة لفروعه فقد إمتدت خلال سنة ونصف من تأسيسه على مجمل التراب الوطني¹.

• بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وتم تأسيسه بموجب المرسوم رقم 82-206 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 لغرض تمويل الفلاحة ومنتجاتها، والتي كانت ممولة من طرف البنك الوطني الجزائري منذ 1966 ، فهو يعتبر نتيجة لعملية اعادة هيكلة البنك الوطني، و يؤدي مهام البنوك التجارية حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل وبنك تنمية في نفس الوقت، فهو بنك متخصص لمسايرة تطورات هذا القطاع، وهو مسؤول عما يلي:

- تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الفلاحي، والنشاطات المرتبطة به.
- تمويل الهياكل والنشاطات الزراعية والصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة.
- تمويل هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية².

• الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

وتأسس بالمرسوم رقم 64-277 الصادر في 10 أوت 1964 ، ويتمثل دوره في جمع المدخرات الصغيرة وتوزيع القروض على البناء والجماعات المحلية وتمويل بعض العمليات ذات المنفعة الوطنية.

¹. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 62

². الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 334

وبالموازاة مع المهام الأساسية الموكلة إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فقد تم تكريسه بموجب مقرر في 19 فيفري 1971 من وزارة المالية كبنك للسكن، وقد تم تعزيز هذا التكريس بالتعليمية الصادرة عن مديرية الخزينة لوزارة المالية في 27 أفريل 1971، والتي تلزم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالمشاركة في تمويل مختلف برامج السكن الجماعي.

وتجدر الإشارة هنا بأن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كان يصنف ضمن البنوك العمومية ذات الطابع الخاص، إلى أن تم اعتماده بصفة بنك بموجب المقرر رقم 01-97 الصادر في 6 أفريل 1997، وعليه يمكن لهذا البنك القيام بكل العمليات المنصوص عليها في المواد 66 إلى 69 المتعلق بالنقد والقرض باستثناء عمليات التجارة الخارجية¹.

• الصندوق الوطني للتعاضية الفلاحية

(01 المؤرخ في 28 فيفري 1995، ومن مهامه - وتم تأسيسه بموجب النظام رقم 95) ممارسة الأعمال المصرفية لصالح زبائن القطاع الزراعي المنتج، وقطاعات تربية المواشي والغابات والصيد البحري.

2. البنوك الخاصة:

يضم القطاع البنكي الجزائري 14 بنكا خاصا، منها واحد برأسمال مختلط هو بنك البركة، وتتمثل هذه البنوك فيما يلي:

- بنك البركة الجزائري.
- A.B.C المجموعة العربية المصرفية.
- C.A.B الشركة الجزائرية للبنوك.
- NATEXIS BANQUES EL-AMANABANK

¹. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص: 188.

- Societe Generale الشركة العامة الجزائر.

- . CITY BANK

- B.G.M البنك العام المتوسطي.

- AL-Rayane bank بنك الريان.

- Arab bank plc Algeria البنك العربي.

- BNP PARIBAS EI-DJAZAIR

- TRUST BANK

- ARCO BANK

- ALGERIA GULF BANK

- THE HOUSING BANK OF TRADE & FINANCE

وإضافة إلى هذه البنوك، كان قطاع البنكي يضم بنكين خاصين آخرين، ولكن تم سحب الترخيص منهما

نظرا لتورطهما في تمويل عمليات استيراد وصفقات وهمية، وهما:

- بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري¹.

• البنك التجاري المختلط "البركة":

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام و الخاص) فتح أبوابه في الجزائر،

وقد تم تأسيسه بتاريخ 20 ماي 1991 بمشاركة بنك البركة الدولي المتواجد بجدة العربية السعودية وبنك الفلاحة

والتنمية الريفية. وقد تم الاكتتاب في رأس مال البنك بنسبة 49% من بنك البركة الدولي، 51% من بنك الفلاحة

¹. جلال موسى، (2003/09/14)، الجزائر تحدث لجنة مالية لمراقبة البنوك الحكومية و الخاصة: 24

والتنمية الريفية، وحسب هيكله فإن النشاط الأساسي لهذا البنك هو تحقيق كل العمليات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية¹.

• البنك المغربي للتجارة

وقد تأسس في 19 جوان 1988 بين البنك الخارجي لليبيا بنسبة % 50 من رأس المال، وأربعة بنوك تجارية عمومية بنسبة % 50 وهي: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. ويتمثل نشاطه الأساسي في تحقيق كل العمليات المصرفية، المالية والتجارية بعملة قابلة بالتحويل، بالإضافة إلى ترقية الاستثمار وتطوير التجارة في دول المغرب.

• بنك الأعمال الخاص "البنك الاتحادي"

وقد تم تأسيسه في 7 ماي 1995 برؤوس أموال خاصة وطنية وأجنبية، والنشاط الأساسي لهذا البنك هو جمع الإدخار، وتمويل التجارة الدولية، وتقديم النصائح والمساعدات، بالإضافة إلى المساهمة في رؤوس الأموال الموجودة أو إنشاء رؤوس أموال جديدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المؤسسة المالية أحييت مؤخراً إلى التصفية القضائية، طبقاً لحكم صادر عن القضاء وليس بحكم اللجنة المصرفية².

بالنظر إلى عدد البنوك التجارية التي تنتمي إلى القطاع البنكي الجزائري، نلاحظ بأن عدد البنوك الخاصة إرتفع بشكل ملحوظ، فهو يعادل ضعف عدد البنوك الموجودة.

ولكن رغم هذا التفوق العددي للبنوك الخاصة، بقي النشاط البنكي مسيطراً عليه من قبل البنوك العمومية.

• خصوصيات بعض البنوك في الجزائر:

الجدول رقم (01-01) : خصوصيات البنك الوطني الخارجي

¹. سليمان ناصر، مداخلة بعنوان: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع و الأفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، جامعة ورقلة، ص: 24

². الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 204

2000	1985	1966	السنوات خصوصيات
169	110	68	عدد فروع
5390	3370	746	عدد العاملين
1394627	205397	37300	عدد الحسابات المفتوحة

Source: www.bna.com.dz 29/4/2006

الجدول رقم (01-02): خصوصيات البنك الخارجي الجزائري

2004	1985	1966	السنوات خصوصيات
80	47	25	عدد فروع
4330	-	-	عدد العاملين
-	-	-	عدد الحسابات المفتوحة

Source: www.bea.com.dz 14/7/2006

الجدول رقم (01-03): خصوصيات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

2003	1985	1982	سنوات خصوصيات
42	29	18	عدد المديرية الجهوية
300	173	140	عدد فروع

7000	-	-	عدد العاملين
2988836	-	-	عدد الحسابات المفتوحة

Source: www.badr.dz 15/5/2006

الجدول رقم (01-04): خصوصيات بنك التنمية المحلية

2003	2000	1985	السنوات
			خصوصيات
15	-	-	عدد المديريات الجهوية
153	-	39	عدد فروع
2962	2869	550	عدد العاملين

Source: www.bdl.dz 15/5/2006

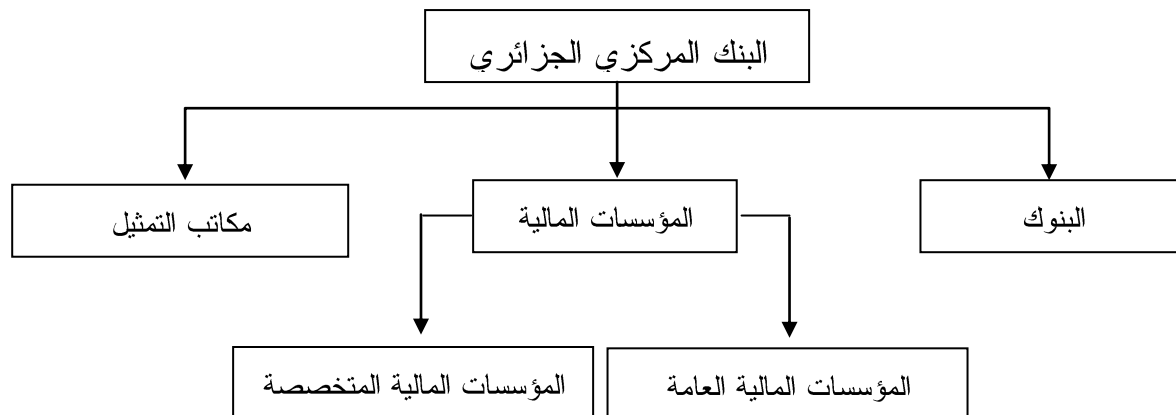
جدول رقم (01-05) : تركيبة النظام البنكي من 1997 إلى 2001

عدد الوكالات و الفروع					البنوك التجارية
2001	2000	1999	1998	1997	
317	315	305	307	305	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
170	170	170	164	168	بنك التنمية المحلية
76	76	74	74	74	البنك الخارجي الجزائري
190	189	181	187	183	البنك الوطني الجزائري

135	135	135	134	133	القرض الشعبي الجزائري
184	181	181	180	174	الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير
8	5	5	5	5	بنك البركة
24	24	5	5	0	بنك الخليفة
12	12	1	1	0	البنك الصناعي التجاري
1	1	1	1	0	CITY BANQ
4	4	1	0	0	الشركة الجزائرية للبنك
1	1	1	0	0	المجموعة المصرفية العربية
2	1	1	0	0	الشركة العامة
1	1	0	0	0	NATEXIS EL-AMANA BANQUE
1	1	0	0	0	بنك الريان الجزائري
1	0	0	0	0	البنك العربي
1	0	0	0	0	BNP Paribas El -Djazair
1	0	0	0	0	البنك العام المتوسطي
1129	1116	1061	1058	1042	المجموع

El-Hachemi Meghaoui. (08/12/2004) . L'Algerie sur le chemin de reformes, [on line] .www.senat.fr.

الشكل رقم (01-01): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في 2004



- البنك الخارجي الجزائري - بنك الجزائر الدولي
- البنك الوطني الجزائري؛ - بنك المنى
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية - سوفى ناس بنك
- بنك التنمية المحلية - مؤسسة إعادة تمويل الخط العقاري
- القرض الشعبي الجزائري - القرض الإيجاري العربي للتعاون
- صندوق التوفير والاحتياط - القرض الفلاحي
- بنك البركة الجزائري - بنك تونس الدولي
- بنك العرب للتعاون الجزائري
- الوكالة الجزائرية للبنك
- ناتكسيس بنك
- المؤسسة العامة للجزائر
- سيتي بنك
- البنك المتوسط العام
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
- الريان بنك
- بنك العرب الجزائري
- البنك الوطني الشعبي الباريسي
- بنك ترست الجزائر
- بنك آركو
- بنك الجزائر الخليج
- بنك العقار للتجارة والمالية

SOURCE : Banque d'Algérie, Banques et établissements financière

المطلب الثالث: تطور التشريعات المتعلقة بالبنوك.

لقد سعت الدولة في ضبط الإصلاح المالي بتحديث البنوك التجارية وفق إستراتيجيات جديدة بدأت منذ 1988 بالسعي إلى استقلالية البنوك العمومية، وإصدار قانون النقد و القرض. و اعتبر القطاع المصرفي هو العامل الرئيسي للانتقال إلى إقتصاد السوق فمرحلة التحديث للبنوك العمومية التجارية، هو تحرير وإدخال وإستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا أي المعاملات المصرفية الإلكترونية، وإدخال وسائل الدفع الحديثة

وغيرها من الإجراءات فعلية التحديث المصاحبة لعملية تحديث الخدمات المصرفية شرط أساسي لعملية التحديث المصرفي للبنوك التجارية العمومية.

1. من 1962 حتى 1988

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- تأميم المنشآت البنكية التي كانت تابعة للنظام الفرنسي الاستعماري سنة 1966
- إصلاحات 1971 التي أكدت خضوع النظام البنكي لمبدأ التخطيط المركزي في كل القرارات المرتبطة بتمويل الاستثمارات وهذا تماشيا مع اتجاه النظام الاشتراكي الذي ساد الجزائر في تلك الفترة.
- صدور القانون البنكي رقم 12/86 والذي تضمن المبادئ الأساسية للإصلاح الوظيفي للنظام البنكي من خلال تحديد مهام البنك المركزي والبنوك التجارية، واعتماد وسيلة للرقابة والتنظيم والتسيير المالي سميت بالمخطط الوطني للقرض¹.
- صدور القانون 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86، والذي الهدف منه هو تكيف إصلاحات سنة 1986 مع المستجدات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري سنة 1988، والتي تمثلت في صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الذي دعا إلى ضرورة منح الاستقلالية للبنوك والمؤسسات المالية.

2. من سنة 1990

رغم كل الإصلاحات والتعديلات التي عرفها القطاع البنكي الجزائري خلال فترة الثمانينيات، إلا أن هذا الأخير لم يرق إلى المستوى الذي يجعله مسايرا للتغيرات الاقتصادية الجديدة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في مختلف المجالات.

¹. زبيدة محسن، سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك الخاصة و العمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، كلية الحقوق و العلوم الانسانية جامعة ورقلة،

<http://www.neevia.com>، ص: 7

ونظرا لاستمرار هذه الأوضاع الصعبة وما نتج عنها من تدهور في أداء الاقتصاد الكلي، شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق برامج تصحيحية شاملة تهدف إلى إصلاح النظام البنكي والمالي من خلال الاعتماد على قوى السوق و المنافسة، وتمثلت أهم هذه البرامج في :

➤ صدور قانون النقد والقرض رقم 10/ 90 في 14/04/1990، والذي كان بمثابة نقطة التحول الأساسية في تاريخ القطاع البنكي الجزائري، حيث جاء هذا القانون بتغييرات جذرية هدفت لتنظيم النشاط البنكي وإعادة تنشيط الوساطة المالية، وهذا من خلال تحرير السوق البنكي، وإستعادة البنك المركزي لدوره القيادي في تسيير السياسة النقدية.

➤ القيام بمجموعة من الإصلاحات البنكية في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي (1994-1998)، حيث شملت هذه الإصلاحات إتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى إرساء آليات السوق وقواعد المنافسة، عن طريق:

➤ التحول من استعمال أدوات السياسة النقدية المباشرة، إلى استعمال الأدوات غير المباشرة (تحرير أسعار الفائدة، الابتعاد عن الائتمان الموجه، تحرير سعر الصرف.....).

➤ إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات البنكية، بما يسمح لها بأن تساير طبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط اقتصادي مفتوح، ومنافسة شديدة.

• تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001

لقد صادق المجلس الوطني الشعبي في 24 مارس 2001 على الأمر رقم 01-01 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001 من طرف رئيس الجمهورية، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، حيث أدخلت عليه التعديلات الأساسية التالية:

- يتم تعيين المحافظ ونوابه بموجب مرسوم رئاسي غير محدد المدة، كما يتم عزلهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا في أي وقت تراه رئاسة الجمهورية مناسباً.
- التأكيد على فصل مجلس إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض، حيث كان هذا الأخير يتمتع بصلاحيات سلطتين، باعتباره سلطة إدارية وسلطة نقدية.
- توسيع تشكيلة مجلس النقد والقرض بصفته سلطة نقدية من سبعة أعضاء إلى عشرة أعضاء معينين من المختصين في مجال الاقتصاد والقرض والنقد¹.
- **قانون النقد والقرض الجديد لسنة 2003**

لقد تمت مراجعة قانون النقد والقرض نظرا للأوضاع الاقتصادية والمالية الجديدة التي عرفت الجزائر، والتي تميزت بما يلي:

- النمو السريع لعدد المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب.
- تنوع المجال البنكي والمالي، وذلك من خلال ظهور عدة بنوك ومؤسسات مالية؛
- الارتفاع السريع للمديونية الخارجية، وضرورة تسييرها.
- وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الأمر (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، قد أدخلت تغييرات والتي تهدف إلى مايلي:
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- تعزيز دور اللجنة المصرفية، ودعم استقلاليتها.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية.
- ضمان الأمن والاستقرار المالي.

¹ حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2005/2006، ص: 5

- التشديد في العقوبات المفروضة على المخالفين للقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط المصرفي.
- منع تمويل المؤسسات التي تعود ملكيتها لمالكي ومسيري البنوك.
- إنشاء قواعد وميكانيزمات تسمح بالتسيير الفعال للمديونية العمومية لفائدة الاقتصاد الوطني.
- الإصلاحات البنكية لعام 2004.

صدر النظام المتمم للأمر رقم 10/03 من طرف مجلس النقد و القرض بتاريخ 2004/03/04 ويتضمن ما يلي:

- القانون رقم 04/01: الخاص بالحد الأدنى لأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر فقانون النقد و القرض لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لأس مال البنوك بـ: 500 مليون دج، و بـ: 100 مليون دج للمؤسسات المالية بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ: 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا تخضع لهذ الشروط سوف ينزع منها الاعتماد ، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية

والنقدية في النظام المصرفي. ومنحت سنتين للبنوك و المؤسسات المالية كمهلة للاستجابة لهذا القانون.

- القانون رقم 04/02: الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر ، و بصفة عامة يتراوح معدل الاحتياط الإجباري بين 1% و 15% كحد أقصى¹.

- القانون رقم 04/03 : الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ، ويهدف هذا النظام إلى تعويض

المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم

بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع المصرفية تساهم فيه بحصص متساوية ، و تقوم البنوك

بإيداع علاوة لصندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 1% على الأكثر من المبلغ الإجمالي للودائع

¹ <http://www.sci-dz.com/forum2/index.php> ,05/05/2014 , 15 :00

المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية، يلجأ إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين أي التوقف عن الدفع من طرف البنك حي يشكل خطرا على المودع لذلك يقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة و التعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

المبحث الثاني: مفاهيم وأسس تقييم الأداء

إن متابعة أداء المؤسسات عموما والإقتصادية منها خصوصا يعتبر أحد أهم المواضيع التي تشغل بال المسيرين، إن لم نقل الأهم في واقع المؤسسة لدى كل من له بها صلة مباشرة أو غير مباشرة، باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط. إن هذه الأهمية للأداء في مراكز صناعته جعلته كمصطلح، يجب تحديده وضبط مدلوله، ذلك لأنه في ضوء تعريفه تتحدد مؤشرات قياسه. ولتسليط الضوء على هذا المصطلح البالغ الأهمية نتناوله في هذا المبحث من خلال تعريفه والعوامل المؤثرة فيه وأسس تقييمه.

المطلب الأول: تعريف الأداء والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: تعريف الأداء.

يستخدم مصطلح الأداء على نطاق واسع في ميدان الأعمال، ورغم ذلك من الصعب إعطاء تعريف بسيط ومحدد له ، فالأداء هو الترجمة اللغوية للكلمة الانجليزية (performance)، والتي تعني (To performe) أي ننجز أو نؤدي عملا، وبعد ترجمتها إلى اللغة الفرنسية منحت حقلا، واسعا للتطبيق. ويعرف الأداء بأنه "العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات باستخدام موارد وإمكانات معينة". كما يعرف الأداء أيضا بأنه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها"¹.

¹ . عمر تيمجدين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية دراسة حالة كوندور (برج بوعرييج)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2013، ص: 48

وعرف الأداء أيضا على أنه: "علاقة بين الموارد المخصصة والنتائج المحققة". إن مفهوم الأداء غالبا ما يختلط مع بعض المفاهيم التي تعتبر قريبة منه، فكثيرا ما استخدمت بعض المصطلحات للدلالة على مفهوم الأداء منها: الفعالية والكفاءة، لذلك سنحاول تبيان معنى كل من مصطلح الفعالية والكفاءة.

أ. **الكفاءة:** تشير الكفاءة إلى العلاقة بين الموارد والنتائج، وتقاس باحتساب نسبة المخرجات إلى المدخلات المستقلة لتحقيق أهداف المنظمة وترتبط الكفاءة بمسألة ما هو مقدار المدخلات (من الموارد والأموال) اللازم لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو هدف معين. وتعين الكفاءة تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف وتكون المنظمة كفؤة حينما تحصل على أعلى ما يمكن من الهدف الذي تسعى لتحقيقه (أعلى ربح، أعلى جودة).

الكفاءة = قيمة المخرجات / قيمة المدخلات.

ب. **الفعالية:** ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة. وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح، فقد إعتبر المفكرون الكلاسيك الفعالية بمثابة الأرباح المحققة، ومن ثم -حسب نظرهم- تقاس فعالية المؤسسة بكمية الأرباح المحققة¹.

الفعالية = الانجاز المحقق / الانجاز المحدد.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء.

ويمكن تصنيف وتبويب العوامل المؤثرة على الأداء فيما يلي²:

¹ داودي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد: 07، 2010، جامعة الجزائر، ص: 220
² عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 01، 2001، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 86

العوامل الخارجية: وهي مجموعة من التغيرات الخارجية التي تواجه المؤسسة وتؤثر على أدائها حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.

- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.

- السياسات المالية والإقتصادية للدولة.

العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل:

- الرقابة على التكاليف.

- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

- درجة المركزية وحجم المؤسسة.

- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.

- مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة.

- عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد متخذي الق رارات بشكل جيد.

فكل هذه العوامل لها تأثير على متخذ القرار في تحديد قراره، ومنه فعلى المؤسسة تحديد الهدف من

القرار المتخذ وتوفير البيئة والجو المناسب داخل المؤسسة لتطبيقه لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ¹.

¹ عبد الرحمان هباج، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

المطلب الثاني : مفهوم تقييم الأداء و أهميته

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

إنفقت التعريفات المتعددة التي تناولت تقييم الأداء على أنه يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء

إن أهمية تقييم الأداء بالنسبة للمنظمة تنبثق من حقيقة جوهرية مفادها أن أداء المنظمة ما هو إلا محصلة أداء مجموعة الأفراد العاملين فيها بمختلف مستوياتهم عبر استخدام مستلزمات الإنتاج والموارد والمدخلات المتاحة الأخرى في وقت معين، وإن الكثير من السياسات والقرارات التي تتخذها الإدارة يفترض أن تبقى على أساس النتائج النهائية لتقييم الأداء وهذا يقود للتعرف على أهم فوائد تقييم الأداء بالنسبة للمنظمة والمتمثلة بما يلي¹:

- أ - تعد نتائج التقييم بالنسبة للمنظمة الأساس في تحديد إستراتيجية الحصول على الموارد البشرية الضرورية لاستمرار المنظمة في أداء وظائفها وتخمين أهدافها.
- ب - تحديد سبل لتطوير العاملين وفي دفعهم لتطوير أنفسهم.
- ج - تعد اختباراً لسلامة عمليات التوظيف كالاختيار والتعيين والحكم على سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في تدريب العاملين .
- د - يؤدي تقييم الأداء دوراً مهماً في تحديد المدى النسبي لدرجة ملائمة الهيكل التنظيمي (المستلزمات الإدارية،

¹. صلاح الدين حسن السبسي، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالي، دار الوسام للطباعة و النشر، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص: 232

خطوط السلطة..) لمتطلبات الأنشطة في المنظمة وعملياتها المختلفة.

هـ - يعد الأساس في تحديد سياسة الأجور التشجيعية والمكافآت والتي تستمد من فلسفة ربط المكافئة بالإنتاجية.

و - تساعد الإدارة في اكتشاف ذوي المواهب والكفاءات العالية ، وذلك لتوجيه كل فرد إلى الوظيفة التي تتفق ومقدار كفاءته الشخصية¹.

ز - تسهم في خلق مناخ من الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقويم والموضوعية في إصدار الاحكام مما يبعد المنظمة من احتمالات شكوى العاملين أو اتهامها بالمحاباة وتفضيل بعضهم على بعض لاعتبارات شخصية وليست موضوعية.

ح - تشكل نتائج تقييم الأداء أحد أهم المؤشرات أمام المنظمة لتخمين المناخ التنظيمي، مستوى الدافعية ودرجة رضا العاملين سعياً لتطويرها وزيادة اندماج الأفراد في المنظمة عبر رفع روحهم المعنوية.

ط - تسهم في التعرف على المجالات التي لا يستفاد منها بمهارات أعضاء المجموعة وتستطيع أن تسهم من خلال التعرف على مجالات النمو المتوقع وتطوير العاملين. كما تستطيع أن تعمل من أجل تحسين المجالات الضعيفة وتقدم للعاملين الفرص الكاملة للاستخدام الكامل لقدراتهم.

ي - تجبر الرئيس المباشر على إعداد تقارير دورية عن مرؤوسيه ومناقشة مدى تقدم كل فرد في عمله.

ك - تسمح بتقرير مستوى كفاءة شاغلي الوظائف الإشرافية، فتحليل نتائج تقويم أداء المرؤوسين ومقارنته بنتائج التقويمات السابقة يكشف عن نسبة الأكفاء ونسبة الذين يعانون من أوجه ضعف في أدائهم، وهو ما يكشف بدوره عن جهد الرؤساء في تطوير مرؤوسيهم سواء عن طريق التوجيه أم التدريب أم التحفيز الإيجابي أو السلبي ويحقق ذلك ترشيد المنظمة لأساليب أو طرق اختبار شاغلي الوظائف الإشرافية.

¹. وليد حميد رشيد الأميري، تقييم وتطوير نظام تقويم أداء العاملين، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، مجلس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009، بغداد، ص: 52

إن أهمية تقييم الأداء تكمن في كشف جوانب الضعف والقوة في أداء المنظمة، ومن ثم العمل على معالجة الضعف وتعزيز القوة، فعلى مستوى المنظمة يصار إلى إعادة النظر في سياساتها بما يوصلها إلى تحقيق أهدافها¹.

المطلب الثالث : مستويات تقييم الأداء وأسس.

أولاً: مستويات تقييم الأداء

من الطبيعي أن يختلف الحكم على مدى كفاءة المصارف التجارية في إنجاز أعمالها باختلاف المستوى الذي يتم عنده تقييم أدائها، و وجهة النظر المعبرة عن كل مستوى، وتتمثل هذه المستويات أساساً في²:

➤ **المستوى القومي:** ويضم المصارف ودورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الإقتصاد القومي بإعتبارها عصب الحياة الإقتصادية في المجتمع.

➤ **المستوى القطاعي:** أي مستوى الجهاز المصرفي وعلى رأسه المصرف المركزي، وتستهدف قياس الكفاءة من ناحية إتساق قرارات القائمين على أمور المصارف التجارية مع السياسات النقدية والإئتمانية المستهدفة لتحقيق الإستقرار النقدي.

➤ **مستوى المصرف التجاري ذاته:** حيث تركز الإدارة العليا على تنظيم الربحية، وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة المصرفية، ويصبح من الأمور المنطقية وضع عدد من المؤشرات المالية تكون صالحة لتقييم أداء المصارف التجارية من وجهة نظر واحدة، رغم صعوبة تحقيق ذلك³.

ثانياً: أسس تقييم الأداء

أ- مؤشرات قياس مدى الانضباط :

¹. وليد حميد رشيد الأميري، مرجع سابق، ص: 53

². أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص: 198

³. صلاح الدين حسن السبسي، مرجع سابق، ص: 232

يمكن من خلال هذا المؤشر الإستدلال على مدى إنضباط الفرد من خلال نتائج المؤشرات التالية التي تعكس إلى حد كبير مستوى أداء الفرد الخاضع للتقييم .

- معدلات الغياب.
- معدلات التأخير عن العمل.
- معدلات الشكاوي.
- معدلات التظلم.
- معدلات الأخطاء.
- معدلات الالتزام بتعليمات الإدارة.

ب- مؤشرات قياس مدى الكفاءة في أداء واجبات العمل :

ويجري استخلاص قياس الكفاءة من خلال ما يسمى بالتقارير الدورية. ويستفيد من هذه التقارير كل من المشرف وإدارة المنظمة وإدارات شؤون الموظفين والتنظيم والتدريب علاوة على الفرد الذي يجري تقييمه من قبل مشرفه. إذ تسفر النتائج عن واحد من البدائل الآتية :

- أداء الفرد الفعلي مطابقاً لنظيره المخطط سابقاً.

- أداء الفرد الفعلي < الأداء المخطط .

- أداء الفرد الفعلي > الأداء المخطط.

ومن منطلق هذه النتائج يبدأ كل طرف من الأطراف المعنية التخطيط والإعداد لدعم وتعزيز وتعزير الفرد الذي يتسم أدائه بالإيجابية أو معالجة أوجه القصور ونواحي الضعف في أدائه المنخفض وبهذا يصبح للقياس جدواه، وللمعلومات التي يحتويها التقرير فائدتها على مستوى الفرد والمشرف وإدارة المنظمة¹.

¹ . . وليد حميد رشيد الأميري، مرجع سابق، ص: 54

ومما تقدم إن أهم المؤشرات التي ينبغي التأكيد عليها في تقييم الأداء هي تلك المؤشرات التي تعتمد كفاءة الفرد العامل في أداء الواجبات، إذ إن مفهوم الكفاءة يستوعب مؤشرات قياس الانضباط، وأنه أي مؤشر الكفاءة دالة واضحة على أداء العاملين.

المبحث الثالث: مؤشرات أداء البنوك

إن نجاح مهمة تقييم الأداء البنوك متوقف على دقة وملائمة المؤشرات والمعايير وعلى مدى قابليتها على القياس لتؤدي الغرض المطلوب. فهناك عدد كبير من المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها في تقييم الأداء في البنوك، حيث تستمد هاته المؤشرات المستخدمة في متابعة وتقييم الأداء من تفاصيل الأهداف الإستراتيجية على مستوياتها المختلفة. وبالرغم من أن كل مؤشر يعبر عن جانب معين من الأداء، إلا أن هذه المؤشرات يمكن الاستدلال بها على مستوى أداء البنك.

المطلب الأول: مؤشرات الأداء المتعلقة بالمخاطر المصرفية.

هناك العديد من مقاييس المخاطر التي تتمثل في: مخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، نعرض أهمها فيما يلي:

- مؤشرات الائتمان: ويتم قياسها من خلال النسب التالية:

القروض قصيرة الأجل

$$\% = \frac{\text{القروض قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

إجمالي الموجودات

وهي تشير إلى قدرة البنك على توظيف أمواله المتاحة (الموجودات) في عملية الإقراض قصير الأجل بحيث يستطيع استرداد أمواله في فترة قصيرة دون أن يتعرض إلى مخاطر عالية¹.

الموجودات الخطرة

$$\% = \frac{\text{الموجودات السائلة وشبه السائلة}}{\text{الموجودات السائلة وشبه السائلة}}$$

ونقيس هذه النسبة حجم الموجودات الموظفة في الأصول الخطرة والتي تعكس المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك في حالة عدم القدرة على إسترداد تلك الديون .

- مؤشرات كفاية رأس المال: من المعلوم أن رأس المال الممتلك ينبغي أن يكون متيناً، وكافياً لمواجهة المخاطر ولكن من الصعب من الناحية العملية تحديد مدى كفاية رأس المال للمصرف التجاري الواحد أو حتى الجهاز المصرفي ككل، وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين في المستقبل بدقة فرأس المال الممتلك ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه والمحافظة على مستوى الأمان المناسب، ولكنه لا يضمن تلك السلامة وحده، وإنما يجب أن تتوفر إلى جانبه عوامل أخرى لتحقيق تلك السلامة، ويمكن قياس مخاطر رأس المال بمعرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، فمخاطر رأس المال على علاقة عكسية مع معامل الرفع والعائد على حقوق الملكية، فإذا ما قرر البنك زيادة مخاطر رأس المال فإن الرفع والعائد على حقوق الملكية - ومع بقاء الظروف والمتغيرات الأخرى ثابتة - يكون كبيراً، أما إذا اضطر البنك إلى تخفيض مخاطر رأس المال فإن العائد على حقوق الملكية ومعامل الرفع يصبحان أقل².

¹. علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، أثر ادارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 15، العدد 01، يونيو 2011، ص: 10

². علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، مرجع سابق، ص: 11

• مخاطر معدل الفائدة:

الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة

المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة

فالموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة هي: الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، (لغرض المتاجرة) والقروض والسلفيات والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل.

أما المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة فهي: الودائع قصيرة الأجل، وودائع البنوك والمؤسسات المالية، وودائع البنوك المركزية، والتأمينات النقدية، بالإضافة إلى وودائع العملاء، ولا تحتسب من ضمنها الودائع لأجل حيث أنها لا تتأثر بسهولة نتيجة تغير سعر الفائدة والقروض قصيرة الأجل التي حصل عليها البنك سواء من البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

ويمكن قياس مخاطر معدل الفائدة بالمؤشرات التالية:

أ. $\frac{\text{الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}}$

إجمالي الأصول

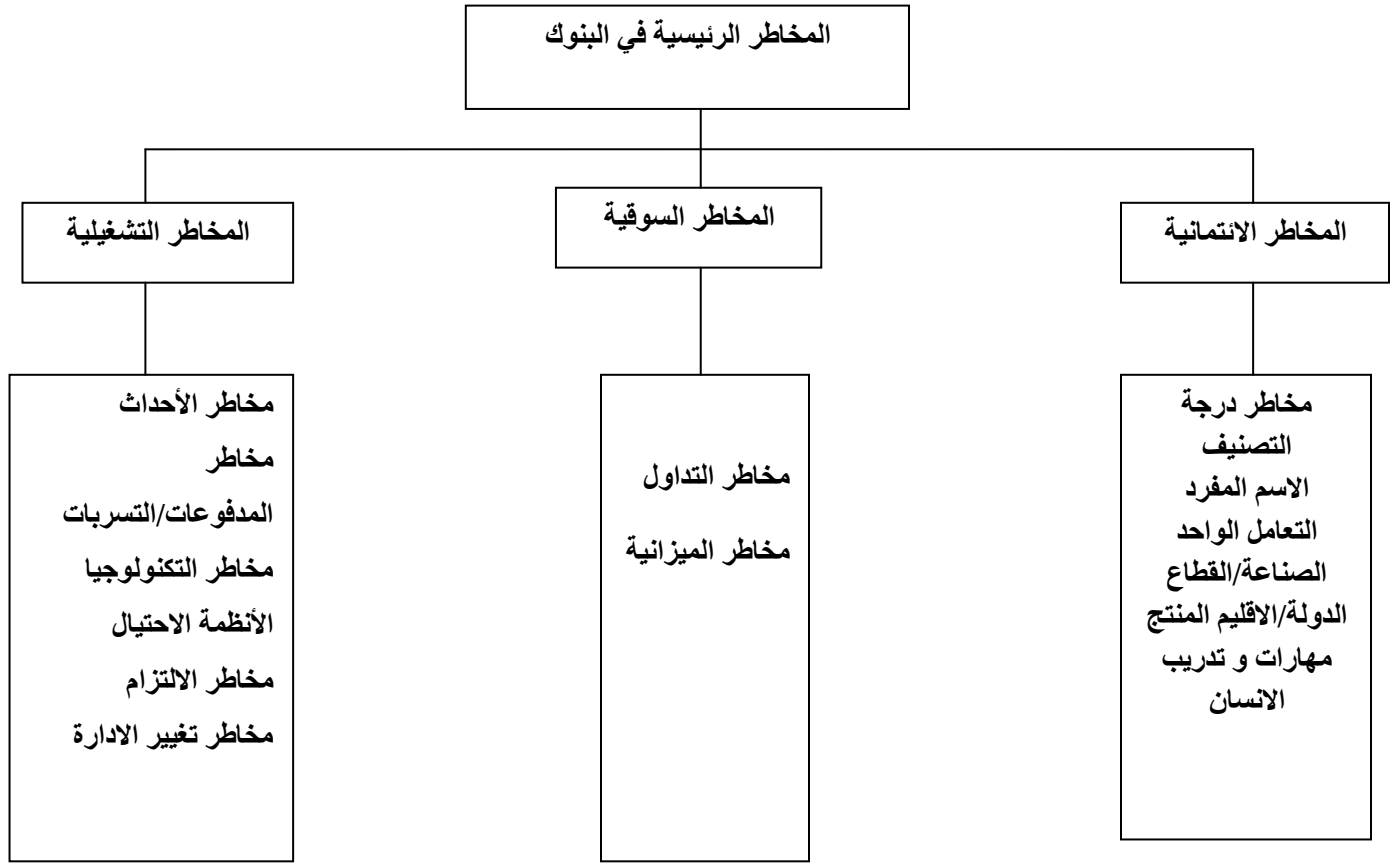
ب. $\frac{\text{المطلوبات الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$

إجمالي المطلوبات

وهي تتمثل في تراجع الإيرادات أو زيادة الأعباء نتيجة للتحركات غير الإيجابية لأسعار الفائدة، حيث أن أسعار الفائدة بطبيعتها غير مستقرة، لذلك فإن الإيرادات المتولدة عن الموجودات أو التكاليف المستحقة على المطلوبات تكون غير مستقرة.

يمكن توضيح هاته المخاطر الرئيسية في البنوك من المخطط التالي:

الشكل رقم (01-02): أنواع المخاطر الرئيسية في البنوك



المصدر: نبيل حشاد، "إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العدد 286 ، سبتمبر 2004 ص: 54

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المتعلقة بالإنتاجية البنوك.

إن مؤشر الإنتاجية يعكس مدى كفاءة المنشأة في إستغلال الموارد الإقتصادية لأنه يمثل العلاقة بين الإنتاج وبين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية. ومن هنا تتأتى أهمية الإنتاجية بالنسبة لمختلف الأنظمة الإجتماعية السائدة في العالم لأن زيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحقق مكسبا للمنتج والمستهلك والإقتصاد الوطني بشكل عام.

ويعنى بالإنتاجية على أنها " كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج" ، فهذا المؤشر يعكس مدى كفاءة المؤسسة الصناعية في إستغلال الموارد الاقتصادية، لأنه تمثل العلاقة بين الإنتاج وبين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية¹.

ومن خلال التعريف، نجد أن مفهوم الإنتاجية يظهر مؤشرين لقياسها، الأول كلي إذ يتعلق بنسبة المخرجات إلى كل عناصر المدخلات والثاني جزئي يمثل نسبة المخرجات إلى أحد عناصر المدخلات².
1-الإنتاجية الكلية: والتي يتم بموجبها قياس العلاقة بين كافة عناصر الإنتاج ومستلزماته المستخدمة في العمليات الإنتاجية، والإنتاج المتحقق من العمليات الإنتاجية التي يقوم بها مشروع الأعمال، وبالتالي الإنتاجية الكلية يمكن قياسها من خلال الصيغة التالية³:

قيمة الإنتاج الكلي

الإنتاجية الكلية =

قيمة عوامل الإنتاج ومستلزماته

¹. عبدالرحمن بن عبدالله الشقاوي، مفهوم الإنتاجية و إدارة الأداء في القطاع الحكومي، 2010، مقالة نقلا عن موقع: <http://kenanaonline.com>

². نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات الإقتصادية، دار البداية، عمان، 2008، ص: 32

³. حسن خلف فليح، أساسيات دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 310

الإنتاجية الجزئية : وتقيس العلاقة بين الإنتاج (المخرجات) وبين أحد عوامل الإنتاج، مثل إنتاجية العمل أو إنتاجية رأس المال... إلخ ومن أهم مقاييس الإنتاجية الجزئية مايلي¹:

المخرجات(الإنتاج) (كمية أو قيمة)

أ. إنتاجية العمل =

عدد العمال

حيث كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على ارتفاع مستوى الإنتاجية.

المخرجات(الإنتاج) (كمية أو قيمة)

ب. إنتاجية رأس المال الثابت =

رأس المال المستخدم

ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على قيمة الإنتاج لكل وحدة نقدية مصروفة على المكين والمعدات.

المخرجات(الإنتاج) (كمية أو قيمة)

ت. إنتاجية وحدة النقد من الأجور =

إجمالي الأجور و الرواتب

حيث كلما إرتفعت النسبة كلما دل ذلك على إرتفاع إنتاجية الأجور، أي مساهمة الأجور في الإنتاج.

¹. نيل إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص: 33

المطلب الثالث: المؤشرات المتعلقة بربحية و الحصة السوقية.

كلما إزداد حجم المبيعات في المشروع كلما إزداد حجم الأرباح المطلق، وعندما نريد أن نقيّم الأنشطة المختلفة فإننا نستخدم المؤشر النسبي "الربحية" والذي هو في الحقيقة يمثل العلاقة بين الأرباح الصافية خلال فترة معينة وحجم المبيعات أو الإنتاج خلال نفس الفترة ومعبرا عنها بنسبة مئوية. إذا مؤشر الربحية يعتبر أحد المؤشرات الإقتصادية المهمة لتحديد كفاءة الأداء.

أولاً: خطوات تحليل الربحية

تتناول هذه النسب ربحية المنشأة وهذه النسب يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار إستثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الرأسي وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة بإعتبار أن ذلك سوف يحدد إتجاهات هوامش الربح ونسب المصروفات وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المشروع وربحيته وهل يسير صعوداً، أي هل أن المشروع يطور من أداءه أم لا. ومن هذه النسب الآتي¹:

1- العائد على المبيعات:

هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المنشأة.

$$\text{العائد على المبيعات} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} * 100) / \text{صافي المبيعات} = \%$$

حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المنشأة كلما كان معبرا عن أداء جيد للمنشأة، وإلا إذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء الإدارية أو تكاليف البيع والتوزيع أو التكاليف العرضية أو أن أسعار البيع كانت غير مرتفعة بالنسبة إلى تكاليفها ومن ثم ينبغي دراسة أو إجراء تحليل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

¹ . وليد الحياي، تحليل مؤشرات نتائج الأداء " الأرباح والربحية" في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط الإنتاجية، التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد السادس والأربعون، ص ص 37-52.

2- العائد على إجمالي الأصول:

يقيس هذا المعدل أو النسبة مدى ربحية الأصول أو الإنتاجية النهائية للأصول وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المنشأة، كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحاً جيدة.

$$\text{العائد على إجمالي الأصول} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} * 100) / \text{متوسط إجمالي الأصول} = \%$$

3- العائد على حقوق الملكية¹:

نستفيد من هذه النسبة لقياس العائد المتحقق على أموال الملاك المستثمرة في الأسهم العادية بالمنشأة وإذا ما كانت هناك أسهم ممتازة فإنها تطرح، حيث أن هذه النسبة تحتسب فقط حقوق الملكية والمتمثل برأس مال الأسهم العادية والإحتياطيات والأرباح المبقة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو لسنوات سابقة لنفس المنشأة، دل ذلك على حالة إيجابية وجيدة لأداء الشركة والعكس صحيح أيضاً، وبالتالي على إدارة المنشأة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{[(\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}) * 100]}{\text{متوسط حقوق الملكية للأسهم العادية}} = \%$$

$$\text{متوسط حقوق الملكية} = \frac{(\text{حقوق الملكية من رأس مال أسهم عادية واحتياطيات وأرباح مبقة أول المدة} + \text{حقوق الملكية من رأس مال أسهم عادية واحتياطيات وأرباح مبقة آخر المدة})}{2}$$

4- نسبة مجمل ربح العمليات: وهذه النسبة تستخدم لمعرفة كفاءة الإدارة في مجال تعاملها مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم والسيطرة على هذه التكاليف وتكون هذه النسبة بالشكل التالي:

¹ علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، اطروحة لاستكمال شهادة الماجستير، تخصص: تحليل مالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد قسم الإدارة، 2008، ص: 40

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = (\text{مجمل ربح العمليات} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

ويمكن صياغة هذه النسبة كالتالي:

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = [(\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}) \div \text{صافي المبيعات}] \times 100$$

5- هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب):

$$\text{هامش ربح التشغيل} = (\text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

وتستخدم هذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل لأن الإدارة لا تستطيع السيطرة على الفوائد أو الضريبة

أو الإيرادات والمصروفات الأخرى، وبالتالي ينبغي إجراء عملية فحص لجميع عناصر المصروفات من أجل

معرفة إتجاهات المصروفات ومن ثم تحديد الخلل ومعالجته ويعد هذا الإجراء ضروري كأحد إجراءات الرقابة

وتقويم الأداء.

6- هامش الربح قبل وبعد الضرائب:

وهذه النسبة تكشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية.

$$\text{هامش الربح قبل الضرائب} = (\text{الأرباح قبل الضرائب} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

$$\text{هامش الربح بعد الضرائب} = (\text{الأرباح بعد الضرائب} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

ويمكن إضافة مؤشرين آخرين هما:

$$\text{ربحية السهم الواحد} = (\text{الأرباح بعد الضرائب} \div \text{عدد الأسهم العادية})^1$$

$$\text{توزيعات الأرباح للسهم الواحد} = (\text{توزيعات الأرباح المدفوعة} \div \text{عدد الأسهم العادية}).$$

¹. علي خلف عبد الله، مرجع سابق، ص: 41

ثانياً: الحصة السوقية

ترمز الحصة السوقية إلى نصيب المنظمة أو نسبة مبيعاتها إلى المبيعات الإجمالية للصناعة، ويساعد تحليل الحصة السوقية إلى التعرف على موقف مبيعات المنظمة بالنسبة للمبيعات الخاصة بالصناعة ودرجة التغيير فيها.

- الحصة السوقية الإجمالية :

وهي عبارة عن نسبة مبيعات التي تحققها المنظمة إلى إجمالي المبيعات التي يحققها المنافسون في السوق المستهدف خلال نفس الفترة.

مبيعات الشركة في فترة زمنية معينة

$$\text{الحصة السوقية الإجمالية} = \frac{\text{مبيعات الصناعة في نفس الفترة}}{100\%}$$

مبيعات الصناعة في نفس الفترة

➤ هنالك العديد من الشركات التي تمارس نشاطها الإنتاجي و بالتالي البيعي بشكل موسمي، فهل ذلك يعني بالضرورة ارتفاع الحصة السوقية للشركة خلال هذه الفترة من السنة، أي تحسن مستوى أداء المنظم، ولعل ذلك يظهر جلياً عند حسابنا لمبيعات الشركة في الفترات القصيرة (شهري أو ربع سنوي) .

➤ أيضاً هنالك العديد من الشركات التي تمارس نشاطها التسويقي في عدة دول، هذا يعني تحقيق مبيعات قد يتم تقويمها بعملة أجنبية غير عملة الشركة الأم، أي تقدير رقم المبيعات سوف يكون مرتبط بتغيرات أسعار الصرف، لعل ذلك سيؤدي إلى تشويه رقم المبيعات الحقيقي للمنظمة زيادةً أو نقصاناً¹.

➤ جهل المنظمة في الكثير من الأحيان بالأسلوب المتبع من قبل المنافسين في تقدير رقم المبيعات الذي يظهر في التقارير المالية الربع سنوية التي ينشرها المنافسون.

¹. أسامة الدخان، الحصة السوقية و دورها في قياس أداء المنظمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و

المصرفية، جامعة حلب -سوريا-، 2010، ص: 7

- طريقة الحصة السوقية مقدره بالوحدات:

وهي عبارة عن عدد الوحدات التي تنتجها أو تقدمها الشركة (سلعة أو خدمة) إلى إجمالي عدد الوحدات التي يحققها المنافسون في السوق المستهدف خلال نفس الفترة.

عدد الوحدات التي تنتجها المنظمة

$$\text{الحصة السوقية مقدره بالوحدات} = \frac{\text{إجمالي الوحدات المنتجة خلال نفس الفترة}}{\text{إجمالي الوحدات المنتجة خلال نفس الفترة}} \times 100\%$$

إجمالي الوحدات المنتجة خلال نفس الفترة

يتم الاعتماد على هذه الطريقة في كثير من الأحيان، لتجنب بعض الأخطاء الناجمة عند تقدير رقم المبيعات، بل تعتمد العديد من الشركات هذه الطريقة عند رغبتها في الاستفادة من عدد الوحدات التي تبيعها لإثبات مدى كفاءة ونجاح هذا المنشأ للعملاء.

3- الحصة السوقية النسبية :

وهي عبارة عن نسبة مبيعات التي تحققها المنظمة إلى إجمالي مبيعات (الأربع أو الثماني ..) شركات ذات الحصة السوقية الأعلى التي يتم تحققها في السوق المستهدف خلال نفس الفترة.

مبيعات الشركة في فترة زمنية معينة

$$\text{الحصة السوقية النسبية} = \frac{\text{مبيعات أعلى (أربع أو ثماني شركات في الصناعة في الفترة)}}{\text{مبيعات أعلى (أربع أو ثماني شركات في الصناعة في الفترة)}} \times 100\%$$

مبيعات أعلى (أربع أو ثماني شركات في الصناعة في الفترة)

ما يميز هذه الطريقة عن سابقتها هو أنها أكثر مصداقية في عكس ما تحققه الشركة من ربحية مقارنة بالمنافسين ولعل ذلك يعود لفرضية أن الشركات التي تشغل الحصة الأكبر على مستوى رقم المبيعات في سوق ما تملك قدرة أكبر على التأثير في الأسعار وتدفق السلع في السوق المستهدف¹.

¹. أسامة الدخان، مرجع سابق، ص: 9

خلاصة الفصل:

رغم أن القطاع البنكي الجزائري شهد منذ الاستقلال عدة إصلاحات، هدفت أولها إلى استعادة السيادة الوطنية على القطاع وجاءت آخرها لتغيير إتجاه القطاع وجعله أكثر حرية خاصة منذ 1990، إلا أن هذه الإصلاحات لم ينتج عنها تحرير فعلي للسوق البنكي في الجزائر، حيث بقيت حصص كبيرة من هذه السوق لصالح البنوك العمومية، رغم إنضمام عدد معتبر من البنوك الخاصة إلى السوق البنكي.

حيث توضح الأرقام والمؤشرات التي تم عرضها في هذا البحث، على سيطرة البنوك العمومية على مختلف مجالات النشاط البنكي سواء كان ذلك من جانب الموارد أو الإستخدامات أو حتى قنوات التوزيع، وبالتالي لا يمكن القول - حتى الآن - بأن هناك منافسة فعلية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر، وما يمكن ملاحظته على البنوك الخاصة وخاصة الأجنبية منها والتي يعد معظمها فروع لبنوك عالمية كبيرة، أنها لا تقدم خدمات بنكية للمتعاملين الإقتصاديين الجزائريين تنافس بها البنوك العمومية، إذ يقتصر نشاطها - في الغالب - على تسيير العمليات المالية للشركات الأجنبية التابعة لبلدانها (خاصة الشركات البترولية).

وفي الأخير يمكن القول بأن القطاع البنكي في الجزائر مازال يحتاج لإصلاحات و مجهودات أخرى، حتى يتوفر فيه الجو التنافسي الذي يساعده على تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات البنكية العاملة فيه، لتتمكن من مواجهة البنوك العالمية الكبرى، خاصة في ظل حركات الإندماج البنكي المتزايدة، والتطورات التكنولوجية السريعة.

تمهيد:

يعتبر نموذج الـ SCP كابتكار جديد في مجال التحليل الاقتصادي نظرا لمنهجية التحليل التي يعتمد عليها في تحليل أداء مختلف الصناعات، ومنذ ظهور أفكاره الأولى على يد Mason، حاول العديد من الاقتصاديين الاعتماد عليه في تحليل العلاقة التي تربط بين الأجزاء المكونة له، غير أن هاته الدراسات لم تتمكن بعد من وضع الشكل النهائي والواقعي للنموذج، بالرغم من التعديلات العديدة التي شهدها النموذج، ومن بين الصناعات التي حاول الاقتصاديون تحليلها باستخدام هذا النموذج نجد الصناعة المصرفية وهذا نظرا للدور المحوري التي تلعبه هاته الصناعة على المستوى المحلي أو حتى على المستوى الدولي، ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى نبذة عن النموذج إضافة إلى خصائصه والأهداف والنتائج.

المبحث الأول: مدخل إلى النموذج S/C/P.

إن المنهج المتبع في الاقتصاد الصناعي، هو دراسة العلاقات السببية بين هياكل السوق وإستراتيجيات المؤسسات في الأسواق وأدائها الاقتصادي. فاستخدام نموذج الهيكل-السلوك - الأداء (SCP)، يساعد على التوصل إلى تحليل الأداء الفعلي والواقعي للصناعات، لا سيما وأنه يوفر أداة جديدة للتحليل، تكون أكثر قربا من الواقع الاقتصادي، لأنها تعتمد على تغيير العلاقة بين عناصر الـ S-C-P لبناء على دراسات تجريبية. فهذا المنهج في أبسط أشكاله، يبين أن هناك علاقة سببية قائمة وتبدأ من هيكل السوق إلى السلوك ومن ثم الأداء.

المطلب الأول: نبذة عن نموذج S/C/P .

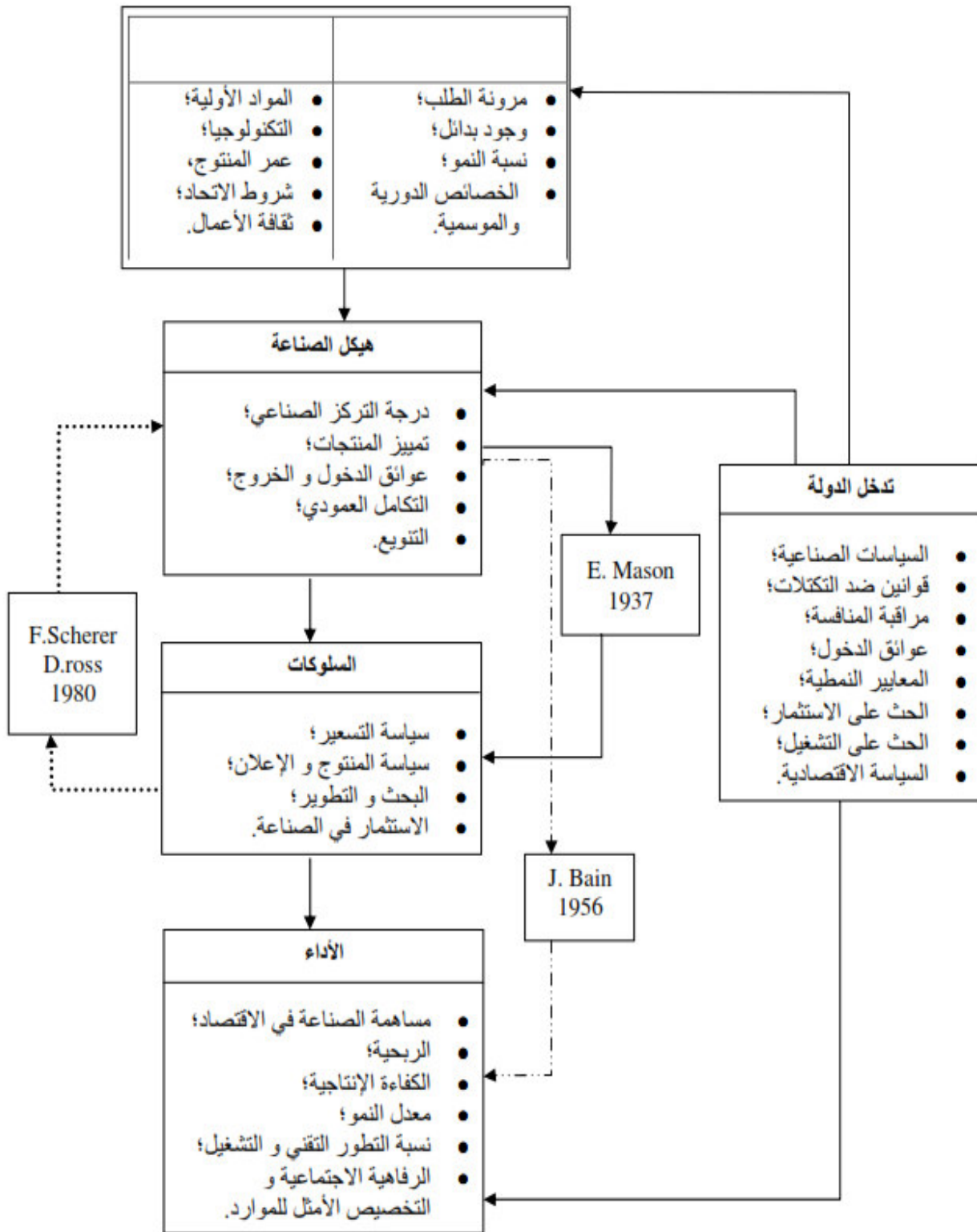
يعتبر نموذج الـ SCP كإبتكار جديد في مجال التحليل الاقتصادي نظرا لمنهجية التحليل التي يعتمد عليها في تحليل أداء مختلف الصناعات، ومنذ ظهور أفكاره الأولى على يد Mason، حاول العديد من الإقتصاديين الإعتماد عليه في تحليل العلاقة التي تربط بين الأجزاء المكونة له، غير أن هاته الدراسات لم تتمكن بعد من وضع الشكل النهائي والواقعي للنموذج، بالرغم من التعديلات العديدة التي شهدها النموذج، ومن بين الصناعات التي حاول الإقتصاديون تحليلها بإستخدام هذا النموذج نجد الصناعة المصرفية وهذا نظرا للدور المحوري التي تلعبه هاته الصناعة على المستوى المحلي أو حتى على المستوى الدولي، فقد قامت الدراسات التجريبية السابقة لنموذج الـ SCP التقليدي الذي كان يقوم على أساس التأثير في إتجاه واحد (أي أن الهيكل يؤثر على السلوك الذي بدوره يؤثر على الأداء)¹، في حين أن الإتجاه الثاني حاول التطرق إلى تأثير الكفاءة على هيكل السوق، و لقد ركزت دراسات الإتجاه الأول على تأثير درجة التركيز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك العاملة به وهذا إنطلاقا من فرضية أن سلطة سوقية أكبر مما يؤدي إلى حجم قليل من الودائع والقروض وكذلك نسب فائدة منخفضة على الودائع ونسب فائدة مرتفعة على

¹. سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج الـ SCP، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء

المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011، ص: 118

القروض مما يخفض من فائض المستهلك. أما دراسات الاتجاه الثاني كانت تسعى إلى تبيين أن خصائص التكاليف بالبنوك العاملة في الصناعة المصرفية تلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم الإنتاج (إقتصاديات السلم) وكذلك مجال نشاط هاته البنوك (نوع وعدد المنتجات والخدمات التي تقدمها) وذلك من خلال إثبات أنه عند تمتع الصناعة المصرفية بكفاءة كبيرة في التكاليف والنتيجة عن إختيار المستوى الأنسب لحجم ونطاق الإنتاج يسمح للبنوك بالتوسع في منح القروض وجذب الودائع وهذا عبر تقديم نسب فائدة منخفضة نسبياً على القروض ونسب فائدة مرتفعة نسبياً على الودائع مما يمنحها سلطة سوقية أكبر نتيجة الزيادة في حصتها السوقية، ولقد شهدت الصناعة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية أهم الأبحاث حول مدى تطبيق نموذج الـ SCP في الصناعة المصرفية خاصة ما تعلق بالتنظيم الأمثل للصناعة. حيث ركزت أغلب الدراسات السابقة للصناعة البنكية على العلاقة بين بعض خصائص الهيكل ومؤشرات الأداء.

الشكل رقم (01-02): نموذج S/C/P .



المطلب الثاني: مكونات نموذج S/C/P .

لقد قام الإقتصاد الصناعي أساسا منذ بداية ظهوره على مجموعة من الأفكار حاولت تفسير الظواهر المشاهدة في الواقع من خلال الإعتماد على منهج مكون من ثلاثة عناصر هي هيكل الصناعة -سلوك المؤسسات التي تنشط داخلها -أداء تلك المؤسسات داخل الصناعة إلى جانب عامل إضافي يتمثل في الظروف الأساسية للصناعة والتي تعتبر هي الأخرى ذات أثر في تحليل الصناعة فحاولت تلك الأفكار الوصول إلى علاقات تربط عناصر نموذج الـ SCP والتي تتمثل في العناصر التالية:

أ. الهيكل:

• الظروف الأساسية للصناعة:

وهي عبارة عن جملة العوامل العامة التي تساهم في تحديد ظروف العرض والطلب داخل الصناعة ، وبالتالي المساهمة في تحديد هيكل الصناعة.

• هيكل الصناعة:

يستخدم تعبير هيكل الصناعة للدلالة على الظروف البيئية التي تعمل في ظلها المنشآت التي تنتمي الى الصناعة والتي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على سلوك هذه المنشآت ومن ثم أدائها في المستقبل، " و تهدف عملية تحليل هيكل الصناعة إلى تحديد حالة المنافسة الممارسة فيما بين مختلف العناصر الفاعلة داخل الصناعة" و يمكن للصناعة أن تأخذ هيكل واحد من بين 4 هياكل معروفة للصناعة والتي تتمثل في المنافسة التامة ، المنافسة الإحتكارية ، إحتكار القلة وإحتكار تام ويتم تحديد هيكل الصناعة من خلال جملة من العوامل تتمثل في درجة التركيز داخل السوق وهو العامل الذي لفت إهتمام فئة كبيرة من الباحثين الذين إهتموا بدراسة¹ هياكل الصناعة وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات كذلك نجد عوامل أخرى أستعملت

¹. عمر تيمجدين، مرجع سابق، ص: 05

لدراسة الهياكل كدرجة تمييز المنتجات، وأهمية موانع الدخول و الخروج، التكامل وهيكل التكاليف. ونذكر عاملين من بين هذه العوامل:

➤ درجة التركيز الصناعي:

يعرف التركيز بأنه توزيع كمية كلية (إنتاج، مبيعات، رأس مال، أجور، عمالة، دخل، ثروة) على عدد من الوحدات المختلفة (مصانع، أفراد، منشآت). ويرتبط مفهوم التركيز بتحليل هيكل الصناعة من خلال تأثيره على سلوك المنشأة وأدائها. ومن هذا المنطلق، لا يعد مفهوم التركيز من المفاهيم الحديثة، فمنذ القرن التاسع عشر تناول الإقتصادي الفرنسي سيسموني بالدراسة والتحليل. ثم تناوله كثير من الإقتصاديين مثل ماركس وبيوشر وسومبار وإيكن وغيرهم. ويختص التركيز الصناعي بتوزيع الإنتاج ورأس المال والأجور والعمال الخ على عدد من المنشآت الصناعية . ويفرق الإقتصاديون بين تركيز البائعين وتركز المشترين، كما يميزون بين تركز الإنتاج، وتركز الثروة، وتركز النفوذ كما يمكن التفريق بين المفهوم السكوني للتركز و المفهوم الديناميكي للتركز ومن الممكن تحليل التركيز ديناميكياً في إطار صناعة واحدة، أو في عدة صناعات، أو على مستوى القطاع الصناعي بأكمله.

ويجب التفريق عند قياس التركيز الصناعي بين نوعين من المقاييس مقياس التركيز المطلق التي تعتمد على عدد المنشآت وأنصبتها السوقية ومنها : معكوس عدد المنشآت، ونسبة التركيز، ومؤشر هيرشمان وهيرفندال، ومؤشرات هانا وكاي، ومؤشر أنتروبي¹.

ومقاييس عدم المساواة التي تعتمد على قياس تشتت الأنصبة السوقية وتغفل عدد المنشآت ومنها: معامل جيني، ومعامل الاختلاف، وتباين لوغاريتم حجم المنشآت وعند قياس التركيز وتحليله لا بد من القيام بإختيارين مهمين. الأول للمتغير المناسب الذي يعكس درجة التركيز (الإنتاج أو المبيعات أو رأس المال أو العمال). والثاني لمقياس التركيز المناسب.

¹. ممدوح خطيب الكسواني، محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية، كلية العلوم الادراية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1998، ص: 9

ويحدد الاختيار الأول بناء على الهدف من قياس التركيز، ويتحدد الاختيار الثاني بمدى تحقيق المقياس

المختار للشروط النظرية المثالية لمقياس التركيز.

وقد أورد هول وتايدمان الخصائص التالية لمقياس التركيز الجيد:

- ١ - يجب أن يكون مؤشر التركيز مقياساً أحادي الأبعاد.
- ٢ - يجب أن يكون التركيز في أية صناعة مستقلاً عن حجم تلك الصناعة.
- ٣ - يجب أن يزداد التركيز إذا زاد النصيب النسبي لأية منشأة على حساب المنشآت الأصغر حجماً، بمعنى يجب تحقيق معيار التحول.
- ٤ - إذا انقسمت جميع المنشآت إلى k قسماً متساوياً، فإن مؤشر التركيز يجب أن يقل بنسبة $1/k$.
- ٥ - إذا كان هناك N منشأة متساوية الحجم، فيجب أن يكون التركيز دالة متناقصة بدلالة N .
- ٦ - يجب أن يكون مؤشر التركيز محصوراً بين الصفر والواحد.

كما أضاف هانا وكاي شروطاً أخرى يجب توافرها في مقياس التركيز المثالي أهمها أن مقياس التركيز

يجب أن يزداد باندماج المنشآت، وينخفض بدخول منشآت جديدة للصناعة.

ومن المعلوم أن قياس التركيز الصناعي يمكن أن يتم باستخدام مؤشرات ومقاييس مختلفة تتفاوت في

مدى تحقيقها للشروط والمعايير السابقة .

➤ **عوائق الدخول:** اختلفت التعاريف التي تناولت عوائق الدخول بحسب نظرة أصحابها فنجد أن مجموعة من

الإقتصاديين قدموا تعاريف معيارية لعوائق الدخول ومن بينهم نجد التعريف الذي قدمه Bain حيث عرفها

على أنها "الميزات التي تتوفر عليها المنشآت القائمة دون الجديدة وذلك يتجلى في قدرتها على البيع بسعر

أعلى من سعر منافسيه دون جذب منشآت جديدة إلى الصناعة"¹ ونلاحظ أنه حسب هذا التعريف فإن كل

¹ . ممدوح خطيب الكسواني، مرجع سابق، ص: 10

عامل يمكنه أن يسمح للمنشآت المتواجدة في الصناعة بأن تبيع بسعر أعلى من سعر المنافسة دون جذب مؤسسات جديدة إلى الصناعة يعتبر عائق للدخول.

أما المجموعة الثانية من التعاريف التي قدمت لعوائق الدخول فهي عبارة عن معايير تقوم على أساس المقارنة بين تكاليف المؤسسات المتواجدة في الصناعة والمنشآت الجديدة، ومن بين هذه التعاريف نجد التعريف الذي قدمه stigler حيث عرف عوائق الدخول على أنها "التكلفة الإضافية التي تتحملها المؤسسات الراغبة في الدخول للصناعة والتي لا تتحملها المنشآت المتواجدة أصلاً في الصناعة"، وحسب هذا التعريف فإن كل عامل يسبب تكلفة إضافية تتحملها المنشآت الجديدة وحدها يعتبر عائق للدخول و بالتالي فإن أي تكلفة أخرى يمكن أن تتحملها المنشآت الجديدة والقديمة معا لا يعتبر عائق للدخول وهو ما ينقص من أهمية اقتصاديات الحجم والنطاق كعائق للدخول بإعتبار أنها تكاليف تتحملها المنشآت الجديدة والقديمة، غير أن المنشآت القديمة قد تحملت تلك التكاليف عبر فترات زمنية أطول مما يُنقص من حدة أثر تلك التكاليف عليها، وبالتالي يصبح أثرها على المنشآت الجديدة أكبر من أثرها على المنشآت القديمة.

بالإضافة إلى الإتجاهين السابقين في تعريف عوائق الدخول ظهر تيار جديد يعتبر وسطا بين الإتجاهين السابقين من رواده نجد weiszaher و Gilbert فحسب weiszaher كل عامل يسبب تكلفة إضافية تتحملها المنشآت الداخلة فقط ويخلق إنحراف في التخصيص الأمثل للموارد إجتماعيا يعتبر عائق للدخول، و حسب Gilbert فإن عوائق الدخول هي عوائد تكون نتيجة التواجد المسبق داخل الصناعة.

وفي واقع الصناعة المصرفية تواجه عملية دراسة عوائق الدخول مشكل يتمثل في سلطة السوق حيث أن قدرة المتعاملين في الصناعة على تحديد الأسعار تبقى ضعيفة باعتبار أن أسعار بعض المنتجات تكون

للبنك¹ المركزي سلطة في تحديد أسعارها وكذلك مشكل وجود أدوات كمية لقياس عوائق الدخول ومقدراها وأثرها على الهيكل و السلوك داخل الصناعة المصرفية.

وتختلف عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية من بلد إلى آخر وكذلك يمكن أن تختلف في نفس البلد وذلك من فترة إلى أخرى، وإجمالاً يمكن أن تقسم عوائق الدخول إلى الصناعة إلى الأنواع التالية و ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- عوائق الدخول التنظيمية : نظراً لأهميتها التي تتمتع بها الصناعة المصرفية داخل إقتصاديات الدول فإن هذه الأخيرة تطبق عليها عدة تنظيمات وتشريعات تهدف إلى تحسين أداء المصارف التي تنشط بها هذه التنظيمات و التشريعات يمكن أن تشكل عائق أمام دخول مصارف جديدة إلى الصناعة وذلك من حيث: الحصول على لإعتماد، إنشاء فروع لتوزيع الخدمات، عوائق الدخول المتعلقة بالسياسة النقدية.

- عوائق الدخول الإقتصادية : مع تراجع أهمية عوائق الدخول التنظيمية في منع دخول منافسين جدد إلى الصناعة المصرفية بدأت تتحول الأنظار نحو عوائق الدخول الإقتصادية من أجل تحقيق ذلك وتتمثل عوائق الدخول الإقتصادية فيما يلي: إقتصاديات الحجم والنطاق، تمييز المنتجات، تكاليف المعاملات، تكاليف المعلومات .

- عوائق الدخول التكنولوجية: تظهر أهمية عوائق الدخول التكنولوجية من خلال الأهمية التي تلعبها التكنولوجيا في تعزيز فعالية عوائق الدخول الإقتصادية أي إقتصاديات الحجم و النطاق، تمييز المنتجات وتكاليف المعاملات بالنسبة للبنوك من أجل القيام بوظائفهم الداخلية بالإضافة إلى أهميتها عند تقديم الخدمات للزبائن، والبنوك الجديدة مطالبة باستعمال حد أدنى من التكنولوجيا من أجل المنافسة داخل الصناعة

¹. روجر كرلارك، تعريب: فريد بشرير طراهر، إقتصاديات الصناعة، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994،

المصرفية مما يجعلها تتحمل تكاليف كبيرة من أجل الحصول عليها ومتابعة التطورات التي تحدث فيها وهذا ما يمكن أن يشكل عائق للدخول¹.

- عوائق الدخول الإستراتيجية: وهي عوائق لا تنتج عن النشاط العادي للمصارف وإنما يكون الهدف الوحيد منها هو إعاقة الدخول وهذا من أجل المحافظة على مستوى مرتفع من الأسعار دون تحفيز مصارف جديدة على الدخول إلى الصناعة ويمكن أن تتمثل هذه العوائق في إقامة شبكة وكالات ومنتجات أكثر كثافة أو من خلال نفقات إعلانية كبيرة.

ب. السلوك:

يعتبر سلوك المنشآت العنصر الثاني من عناصر نموذج الـ SCP و يقصد بها مجموعة السياسات و الإستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات من أجل التأثير على حجم نفوذها في السوق وكذلك تعزيز مركزها التنافسي داخل الصناعة التي تنشط فيها. بهدف تحقيق كل ما سبق فإنه يوجد أمام المنشأة استراتيجيات شاملة وجب عليها أن تختار منها ما يناسبها لتحقيق أهدافها وبذلك يتحدد التوجه العام للمؤسسة، غير أن تلك الإستراتيجيات الشاملة يجب أن ترفق بمجموعة من الإستراتيجيات تخص أجزاء أو وظائف معينة داخل المؤسسة تساهم في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة كإستراتيجية الإنتاج وإستراتيجية التسويق وغيرها من الإستراتيجيات².

فوفقا ل نموذج الـ SCP فإن السلوك يشمل المتغيرات التالية:

➤ سياسات التسعير: تعتبر سياسات التسعير إحدى الوسائل التي تستخدمها المؤسسة الصناعية في

تحقيق أهدافها، غير أن هناك اختلاف بين سياسات التسعير النظرية وسياسات التسعير في الواقع.

فالتسعير في النظرية الاقتصادية الجزئية يتحدد بأربعة عوامل أساسية هي:

أ. ظروف الطلب.

¹. روجر كرازاك، تحرير: د. فريد بشرير طراهر، مرجع سابق، ص: 316

². . سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، مرجع سابق، ص: 123

ب. ظروف العرض.

ت. هدف تعظيم الربح.

ث. هيكل السوق.

- أما التسعير في الواقع فيختلف عن التسعير في النظرية من عدة أوجه يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

أ. هناك مبدأ عاما واحدا يتبع في تسعير المنتجات لكن طريقة التسعير تختلف باختلاف:

- طبيعة المنتج: هل هو منتج نهائي أم منتج وسيط.

- عمر المنتج: هل هو منتج قائم من قبل أم منتج جديد يطرح لأول مرة.

- طبيعة العملية الإنتاجية: هل يتم إنتاج سلعة واحدة، أم عدة سلع، مستقلة، أم مرتبطة.

- درجة التشغيل: هل تعمل المنشأة في ظل تشغيل كامل أم أقل، وهل تتوقع زيادة الطاقة الإنتاجية في

المستقبل أم لا.

- هيكل السوق: هل يسود السوق حالة منافسة أم إحتكار تام أم إحتكار قلة.

ب. تعتبر نظريات التسعير التقليدية أن التسعير هو محور العملية التنافسية، لكن في الواقع تعتبر هذه

السياسة واحدة من ضمن سياسات أخرى تستخدم في المنافسة.

ت. تتكلم النظرية غالبا عن سعر واحد هو سعر البيع ولكن في الواقع هناك عدة أسعار مثل: سعر

المصنع، سعر التجزئة، السعر المعلن، وكلها تكون مختلفة نظرا لاختلاف العوامل التي تؤثر فيها.²

➤ سياسة الدعاية والإعلان : يعتبر كل من الدعاية والإعلان أحد أهم السياسات التي تتبعها المؤسسة

الاقتصادية لتحقيق أهدافها، فالإعلان " يعتبر وسيلة اتصال بالجمهور مدفوعة الأجر تهدف إلى إعلامهم

بخصائص المنتج أو إغرائهم للإقبال على شرائه"، فعموما كل من الدعاية والإعلان، يقدمان معلومات مفيدة

¹. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد الصناعي بين النظرية و التطبيق، جامعة الإسكندرية ،مصر ، 1995 ، ص119

². عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 126

للمستهلكين عن خصائص المنتج، نوعيته وكذا أسعاره ومدى توافره، فمن خلالهما يتم تنشيط المبيعات، مما يساعد على التوسع في الإنتاج وتخفيف تكلفته، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض سعر المنتج¹.

ج. الأداء:

يقاس الأداء في بعض الصناعات أو الأسواق بالأرباحية و كفاءة و نمو السوق، و يفترض في الأداء أن يعتمد على السلوك الإداري للمنشآت العاملة في السوق.

ويمثل الأداء النتيجة النهائية لنشاط المؤسسات الإنتاجية في مجال تحقيق أهدافها، ويقاس الأداء في الصناعة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات تختلف حسب تفضيل المحلل². (تم التطرق إليها).

و وفقا لنموذج الـ SCP فإن الأداء يشمل المتغيرات التالية:

➤ الكفاءة الإنتاجية:

تعتبر الكفاءة الإنتاجية مقياسا نسبيا حيث تقارن بين الأداء الفعلي والأداء الأمثل. ويوجد هناك ثلاثة مقاييس أساسية تستخدم في قياس الكفاءة الإنتاجية³:

أدنى متوسط تكلفة

$$1. \text{ كفاءة التكلفة} = \frac{\text{أدنى متوسط تكلفة}}{\text{متوسط التكلفة الفعلية}}$$

متوسط التكلفة الفعلية

حجم الناتج الفعلي

$$2. \text{ كفاءة استخدام الطاقة} = \frac{\text{حجم الناتج الفعلي}}{\text{الطاقة القصوى}}$$

الطاقة القصوى

¹. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص: 127

². روجر كلارك، مرجع سابق، ص: 19

³. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 200

إيراد المتوسط الفعلي

3. كفاءة الإيراد = —————

أقصى إيراد متوسط

وعندما تتساوى هذه المعاملات السابقة مع الواحد فإن هذا يشير إلى عدم وجود إنحراف بين الأداء الفعلي والأداء الأمثل وإذا إنخفضت هذه المعاملات عن الواحد فإن هذا يشير إلى إنخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية للمنشأة والمستوى الأمثل. ولكن يلاحظ أن هذه المقاييس لاتعكس فقط الكفاءة الإنتاجية للمنشأة وإنما تعكس أيضا المقدرة الإحتكارية لها. فالمنشأة المحتكرة على جانب الشراء في سوق عناصر الإنتاج يمكنها أن تشتري هذه العناصر بأسعار أقل من الأسعار التي تسود في سوق تنافسية مما يؤثر على المقياس الأول. كما أن المنشأة المحتكرة على جانب البيع في سوق السلعة يمكنها أن تبيع بسعر أعلى من السعر السائد في السوق التنافسية مما يؤثر على المقياس الثالث.

بالإضافة إلى أن مقدرة الشركات الكبيرة على تسويق منتجاتها من خلال سياسات سعرية وإعلانية أكبر من مقدرة الشركات صغيرة الحجم وهذا أمر يؤثر على المقياس الثاني¹.

➤ الربحية:

هي إحتساب منافع وتكاليف المشروع المباشرة من وجهة نظر مالك المشروع وبالأسعار الفعلية السائدة. وتتصرف دراسة ربحية الإستثمار إلى تحليل ربحية الموارد المستخدمة في المشروع، أي العائد على الإستثمار الموظف في المشروع.

وتستخدم الربحية عدد من المؤشرات أو المعايير لهذا الغرض ومنها:

1. معيار فترة استرداد رأس مال المستثمر.

2. معيار معدل عائد الإستثمار البسيط.

¹. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 201

3. معيار القيمة الحالية الصافية

4. معيار معدل العائد/ التكلفة

5. معيار المعدل الداخلي للعائد.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة داخل نموذج S/C/P .

إن الأداء الفعال مرتبط بكل ما يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة الاقتصادية. فالمؤسسة ذات الأداء الفعال، هي التي تتمكن من تحقيق أهدافها المسطرة، فمن بين الباحثين الذين إهتموا بدراسة العلاقة بين الإستراتيجية والأداء، نجد RUMELT الذي وجد أن المؤسسات المتخصصة في ميدان معين، هي التي تكون لها الحصة الأكبر في السوق من المؤسسات المتواجدة في نفس القطاع السوقي، كما أن تكريس الموارد الإستراتيجية تحت رقابة المسيرين، يعتبر من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق الأداء. وعليه، فإن الإستراتيجية هي شرط أساسي لتحقيق الأداء.

ومن جهة أخرى، فإن مستوى أداء المؤسسة في الصناعة قد يؤثر على هيكل الصناعة، وبالتالي

على سلوك المؤسسات في ظل هذا الهيكل، إذ أن المستويات العليا من الربحية أو الكفاءة الإنتاجية أو التطور التقني، قد تؤدي إلى تدعيم التركيز في الصناعة أو مقاومتها وتخفيض مستواها، وهذا من خلال تأثيرها على العوامل المؤثرة في أبعاد هيكل الصناعة (وبالأخص درجة التركيز في الصناعة) كحجم الطلب على السلعة ومرونته ومستويات التكاليف وغيرها من العوامل¹.

¹. مدحت القريشي، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 73

المبحث الثاني: مدخل إلى مؤشر التركيز الصناعي.

لقد كانت الأدوات التقليدية (المؤشرات المالية)، تركز في مراقبتها ومتابعتها في تقييم الأداء على إيجاد التوليفة المثلى بين تدنئة التكاليف من جهة وكذا إستخدامات المدخلات من رأس المال والتكنولوجيا... الخ من جهة أخرى، وذلك بغية تعظيم الأرباح وتحقيق الأهداف بصفة عامة وهذه الأخيرة تترجم في صورة أرقام تعبر عن مدى بلوغ الهدف المسطر من طرف البنك، معتمدة في ذلك على عدد من المؤشرات التي بينها المؤشر الصناعي وذلك بتطبيق معالمير المتعلقة به وهو ماسيتم تناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشر التركيز الصناعي.**أولاً: التركيز الصناعي**

يقيس التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة على المنشآت الموجودة في تلك الصناعة، أي أن العناصر الأساسية في قياس التركيز الصناعي:

- عدد المنشآت في الصناعة.
- حجم كل منشأة ونسبة أسهمها في الحجم الكلي للصناعة.
- زيادة درجة التركيز أي زيادة درجة الاحتكار في السوق، ويحدث ذلك إذا كان عدد المنشآت (قليل) و حجم هذه المنشآت (كبير)، مما يؤدي إلى زيادة نسبة اسهام كل منشأة في الحجم الكلي، و بالعكس فإن انخفاض درجة التركيز زيادة درجة المنافسة في السوق.

وإذا إزداد عدد المنشآت وإنخفض حجم المشروعات -إنخفاض إسهم كل منشأة في الحجم الكلي

الصناعة¹.

¹ . سالم سيد عرفة، **التسويق الصناعي**، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 69

ثانياً: أهمية مقياس التركيز الصناعي

لقد وجد علماء الاقتصاد أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد أهمية ومدى الذي يمكن أن يبلغه التركيز

الصناعي وهي:

1. التقدم التكنولوجي.

2. التكاليف.

3. حواجز الدخول و التفاعل.

ويمكن حصر أهمية مقياس التركيز الصناعي في النقاط التالية¹:

- معرفة درجة المنافسة أو الاحتكار في سوق تلك الصناعة وهذا يؤثر على قدرة المنتجين على تحديد السعر، لأنه من المعروف أنه في أسواق الإحتكار تزداد قوة المنتج على رفع سعر السلعة على عكس أسواق المنافسة.
- إرتفاع درجة التركيز في الصناعة ووجود الاحتكار فيها، يمكن أن يؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة في المشروعات وهذا يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، ويمكن أن يحدث ذلك إذا كانت المنشأة الإحتكارية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن و تلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج والسعر عند المستوى الذي يحقق لها هذا الهدف، أي عند المستوى الذي يتساوى عنده الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية.
- إن هذا الحجم من الإنتاج قد لا يحقق الإستغلال الأمثل والكامل للطاقة الإنتاجية للمشروع.
- هناك علاقة بين درجة التركيز الصناعي وحجم التوظيف والعمالة في المجتمع لأنه إذا إرتفعت درجة التركيز، أي أن الصناعة متركزة في المنشآت كبيرة الحجم فإن هذه المنشآت غالباً ما تميل إلى إستخدام الطرق الإنتاجية ، كثيفة رأس المال التي تعتمد على استخدام الآلات بدرجة أكبر من العمالة، وهذا لا يسهم

¹ . عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص: 79

في علاج مشكلة البطالة، لأنه لا يوفر فرص عمالة كثيرة و بالتالي يكون له تأثير سلبي على مستوى العمالة في المجتمع هناك علاقة بين درجة التركيز وشكل توزيع الدخل متركز في أيدي المنتجين المحتكرين. يمكن أن يكون للتركيز آثار إيجابية على مستوى التطور التقني والتكنولوجي، لأن ارتفاع درجة التركيز ووجود منشآت إحتكارية كبيرة تتحقق أرباح مرتفعة تمكن تلك المنشآت من إنفاق جانب من تلك الأرباح على البحث و التطور التكنولوجي.

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات التركيز الصناعي.

مؤشر التركيز هو ملخص إيضاحي لمدلول منحنى التركيز. و سنفترض فيمايلي صناعة تشتمل على عدد (n) منشأة تنتج كل منها (Xi حيث $i=3,2,1\dots n$) و قد رتبت هذه المنشآت من أكبرها إلى أصغرها (X) تمثل الإنتاج الكلي للمنشآت حيث أن $X = \sum_{i=1}^n Xi$ ، (Si) تمثل نصيب المنشأة الواحد حيث ((X)) و سننصرف فيما يلي إلى شرح بعض المؤشرات التركيز المبسطة للتعرف على ميزات كل منها.

- معكوس عدد المنشآت:

يعد معكوس عدد الشركات (1/n) أبسط مؤشرات التركيز، حيث:

n: هي عدد المنشآت العاملة بالصناعة، ويلاحظ أنه إذا وجد بالصناعة شركة واحدة محتكرة، فإن قيمة هذا المقياس =1، وكلما زاد عدد المنشآت العاملة بالصناعة كلما إنخفضت قيمة المقياس حتى تصل للصفر عندما تؤول (n) إلى مالانهاية. ومن ثم يمكن القول أنه كلما إقتربت قيمة هذا المقياس من الواحد كلما دل ذلك على زيادة درجة التركيز، وكلما إقتربت قيمته من الصفر كلما دل ذلك على إنخفاض درجة التركيز. ويعتبر هذا المقياس أكثر ملائمة إذا كانت المنشآت التي تعمل بالصناعة متماثلة الحجم. فزيادة عدد المنشآت مماثلة الحجم (أو ذات الحجم الأقل) مع ثبات حجم السوق يترتب عليها إنخفاض درجة التركيز¹.

¹. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 9

• نسبة التركيز:

هي من أكثر المؤشرات استخداماً، وتعرف بالنسبة المئوية لنصيب أكبر (r) من المنشآت في الانتاج الاجمالي للصناعة، حيث أن (r) هي رقم إختياري يحدده الباحث، ويقاس التركيز وفق هذا المؤشر حسب العلاقة التالية:

$$C_r = \sum_{i=1}^r x_i / x = \sum_{i=1}^r s_i$$

x: الانتاج الكلي للمنشآت التابعة للصناعة

s_i: نصيب المنشأة الواحدة من السوق

C : نسبة التركيز

r : رقم اختياري يحدده الباحث

x_i : إنتاج المنشأة

ويقيس هذا المؤشر نصيب عدد معين من المنشآت (r) ويقراً كآلاتي: نصيب الـ r منشأة الأكبر في

الصناعة هو C_r

ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً خاصة عند التعامل مع بعض مشاكل التسعير في أسواق احتكار القلة. ومن الإنتقادات الموجهة لهذا المعيار نجد: الصعوبة الملاحظة عند اختيار (r) عدد المنشآت حيث لا توجد طرق عملية تسمح بتعيين أفضل قيمة لـ r.

وكذلك من الإنتقادات الأخرى كون قيمة المؤشر تصف نقطة واحدة من منحنى التركيز وليس كامل المنحنى وبالتالي فإنه يصبح غير قادر على إعطاء نتائج جيدة في حالة تقاطع المنحنيات وكذلك فإن مؤشر نسبة التركيز لا يستوفي معيار المبيعات المحولة والدمج الذين إقترحاهما هانا وكاي مما ينقص من أهميته بالإضافة إلى إعطائه نفس الوزن للمنشآت الصغيرة والكبيرة¹.

¹. سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، مرجع سابق، ص: 119

مؤشر هيرشمان هيرفندال:

لقد أصبح هذا المؤشر ذو شعبية متزايدة بين المهتمين لإقتصاديات الصناعة في السنوات الأخيرة، كما أن لهذا المؤشر أهمية خاصة في تحليل الأسعار في أسواق إحتكار القلة¹. فهو يمثل مجموع مربعات نسبة إسهام كل منشأة من المنشآت الموجودة في الصناعة إلى الحجم الكلي للصناعة وحسب هذا المؤشر فإن المنشآت الكبيرة لها وزن أكبر من المنشآت الصغيرة² حيث يعطي مؤشر التركيز حسب العلاقة التالية:

$$H = \sum_{i=1}^n (x_i/x)^2 = \sum_{i=1}^n s_i^2$$

فتربيع أنصبة المنشآت يعطي وزنا أكبر للمنشآت كبيرة الحجم. فإذا أخذنا سوقا من أربعة منشآت وكانت أنصبتها في السوق (10%، 20%، 30%، 40%)، فمربعات الأنصبة هو (1%، 4%، 9%، 16%)، فيكون تركيز السوق (H= 30%) و من الواضح أن للمنشأة الكبيرة الإسهام الأكبر في هذه القيمة. ويستوفي مؤشر هيرشمان- هيرفيندال جميع المعايير التي وضعها هانا وكاي³.

مؤشر هانا وكاي:

إقتراح هانا وكاي مجموعة من المؤشرات لقياس التركيز داخل الصناعة. تتميز بنوع من المرونة في حساب التركيز من خلال إعطاء وزن أكبر للمنشآت الكبيرة حسب ما تراه مناسبا ويتضمن المؤشر (H) كغيره من مؤشرات التركيز على بعض الأوزان الخاصة بتباين أنصبة المنشآت و أعدادها، و يأخذ مؤشر هانا و كاي الشكل التالي:

$$R = \sum_{i=1}^n s_i^\alpha \quad \alpha > 0$$

حيث أن (α) هي معلمة تحكمية للمرونة ويعد (H) حالة خاصة في هذه الصيغة حيث يكون $(\alpha=2)$ الرقم المكافئ لـ (R^*) هو $R^{1/(1-\alpha)}$ وبذلك تحصل على صيغة لمؤشر هانا وكاي كالتالي:

¹. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص: 86

². سيد سالم عرفة، مرجع سابق، ص: 70

³. عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مرجع سابق، ص: 13

$$HK = (\sum_{i=1}^n si^\alpha)^{1/(1-\alpha)} \quad \alpha > 0 \cdot \alpha \neq 1$$

هذا المؤشر يستوفي المعايير الأربعة التي وصفها هانا وكاي ويتميز هذا المؤشر بالمرونة التي أدخلت

على مقياس التركيز، حيث أعطيت المنشآت ذات الحجم الكبير أوزانا أكبر وذلك بزيادة قيمة (α) .¹

• مؤشر أنتروبي:

وهو أحد المؤشرات المعكوسة للتركيز و يأخذ الصيغة التالية:

$$E = \sum_{i=1}^r si \ln(1/Si)$$

حيث:

E: معامل الأنتروبي

Si: النصيب النسبي للمنشأة i

r: عدد المنشآت العاملة بالصناعة.

ln: اللوغاريتم الطبيعي.

فتأخذ E القيمة صفرا في حالة الإحتكار التام والقيمة $(\ln(1/Si))$ في حالة المنافسة الحرة بين (r) من

المنشآت متساوية الحجم. وقد قام مارفيلس سنة 1971 بإعادة صياغة (E) بطريقة أكثر فائدة بأخذ معكوس

الأعداد المقابلة للوغاريتم كالاتي²:

$$e^{-E} = \prod_{i=1}^n Si^{si}$$

ويتناسب المقياس طرديا مع درجة تركيز السوق، ويتفق في النهاية مع مؤشر هانا و كاي عندما تؤول

المرونة في النهاية للواحد الصحيح أي $(1 \rightarrow \alpha)$ في المعادلة الثانية لمؤشر هانا و كاي و يعطي مؤشر

انتروبي أوزانا أقل للمنشآت الكبيرة عن تلك المستخدمة في المؤشر (H).

¹ عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص: 89

² روجر كلارك ، مرجع سابق، ص: 39

المطلب الثالث: دراسة السوق.

• سوق منتجات البنوك التجارية:

في الماضي عرفت المحاكم الصرافة (أعمال البنوك) بأنها: "مجال فريد في التجارة" ومايعنيه ذلك هو أن الخدمات المصرفية ذات طبيعة تكاملية بدرجة تجعل من الممكن النظر إليها على أنها منتج واحد. وقد أقرت المحاكم (تاريخياً) بأن علاقة العملاء قوية جداً في مجال الصرافة لدرجة أن سوق منتجات البنوك التجارية قابلة للفصل التام عن تلك المتصلة بالمنشآت التي تتلقى الودائع أو غيرها من المنشآت التي لا تتلقى الودائع، وأنصار هذا المنهج يستخدمون التفرد التاريخي لخدمات الودائع تحت الطلب والممارسات البنكية السابقة كتقنين إئتماني غير مسعر لدعم تعريف المنتج الواحد¹.

ومن ناحية أخرى فإن البنك التجاري يمكن أن يعتبر منشأة متعددة المنتجات، ومن خلال تحليل مجموعة خدمات البنك التجاري يمكن التعرف على سلسلة كاملة من أسواق المنتجات، مما يوسع بشكل كبير تعريف سوق منتجات البنك التجاري، فعلى سبيل المثال: "حسابات الإيداع"، ومن هنا فإن البنوك التجارية ليست سوى مكون واحد من صناعة "الخدمات المالية".

• السوق الجغرافية:

بعد أن يتم تحديد سوق المنتجات المناسبة تكون المهمة التالية تحديد السوق الجغرافية للسوق المصرفية يجب أن تضم شبكة إستجابات السعر - الكمية تجاه منتج معين، أو بعبارة أخرى - إذا أبدى أحد البنوك التجارية رد فعل سريع تجاه التغير في سعر ونوعية منتجات مطروحة من قبل مؤسسة أخرى فمعنى ذلك أن النشاطين تكونان في نفس السوق، وفيما يتعلق ببعض الخدمات المالية - مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول - قد يكون السوق دولة بأكملها، وعلى العكس من ذلك فإن سوق القروض الشخصية قد تكون مركزية بدرجة كبيرة جداً.

¹ عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سابق، ص: 90

فعلى سبيل المثال يمكن تحديد سوق الخدمات الموجهة للمستهلكين على أنها منطقة محددة معيارياً (ولاية أو محافظة) يوجد بها بنك أو بنوك تجارية.

• نظرة المنظمين لأسواق البنوك المحلية:

من الناحية التقليدية ركز الإهتمام في مناقشات هيكل البنوك في المجال التنظيمي الأمريكي على الأسواق المحلية للخدمات المصرفية، وهذه الأسواق تحدد لتغطية منطقة صغيرة نسبياً في معظم الأحوال مساحة عاصمة الولاية، وبالنظر للتطورات التكنولوجية الحديثة التي تسمح بتوفير الخدمات البنكية بواسطة البريد والتليفون وأجهزة الصراف الآلي، يجادل المنتقدون بأن تعريفات السوق المحلية مقيدة بشكل مبالغ فيه¹.

• دراسة السوق:

1. سوق المنافسة التامة: إن سوق المنافسة التامة يمثل النموذج النظري الأساسي والأمثل لنظام السوق لأن هذه السوق هي التي يتم بموجبها التفاعل الحر والتلقائي بين قوى الطلب، وقوى العرض والذي يتحدد من خلاله وظائف الإقتصاد الأساسي، وفعاليتها الإقتصادية، والتي تقوم بها مشروعات الأعمال.

فسوق المنافسة التامة كانت هي الحالة السائدة بدرجة ملموسة في الإقتصاد مع ظهور أصل التصور النظري للسوق التامة، إذ أن المنافسة التامة هذه لا تتضمن التفاعل الحر والتلقائي بين قوى العرض والطلب فحسب، وإنما تتضمن التنافس في جانب العرض بين المنتجين والبائعين، والتنافس في جانب الطلب بين المشترين، وبدون أية قيود أو محددات أو عوائق في إطار المعرفة والعلم التام بحالة السوق².

2. سوق الإحتكار التام: إن الإحتكار التام يعتبر الحالة المعاكسة تماماً لحالة سوق المنافسة التامة، والتي تمثل الصيغة الكاملة لعمل آلية السوق الحرة والتلقائية، والتي يفترض أن يعمل على أساسها الإقتصاد في نظام السوق، وبالتالي فإن أهمية سوق الإحتكار التام في جانبه النظري المرتبط بذلك، إضافة إلى أهميته

¹ نفس المرجع السابق، ص: 198

² فليح حسن خلف، أساسيات دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص: 64-85

تبرز في كونه يمثل حالات واقعية في العديد من أسواق السلع والخدمات سواء الخاصة منها، أو التي تقوم من خلالها الدولة بإحتكار تقديم بعض الخدمات ذات النفع العام.

3. سوق المنافسة الإحتكارية: إن سوق المنافسة الإحتكارية هي السوق التي تجمع بين بعض سمات سوق المنافسة التامة وبعض سمات سوق الإحتكار التام إلا أن سمات المنافسة التامة تكون أكبر من سمات الإحتكار ولذلك فإنها أقرب إلى سوق المنافسة التامة من سوق الإحتكار التام وهو الأمر الذي يفسر حتى المصطلح الذي تسمى به، وهو المنافسة الإحتكارية، حيث يتم تقديم المنافسة على الإحتكار في تسميتها هذه، ومن ثمة فإن خصائص وتحليل سوق المنافسة التامة يقترب نتيجة لذلك من تحليل المنافسة التامة.

4. سوق إحتكار القلة: يعتبر سوق إحتكار القلة السوق الأقرب إلى سوق الإحتكار التام، إذ أنه يجمع بين صفات الإحتكار، وبعض سمات المنافسة، إلا أن سمات الإحتكار هي الأكبر والأكثر أهمية، ولذلك يطلق عليه بأنه سوق إحتكار، وهذا الإحتكار يرتبط بقلة من المتعاملين فيه، سواء في جانب العرض أو جانب الطلب¹.

¹. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 110

خاتمة الفصل:

لقد أدى التطور في أساليب التحليل الاقتصادي الجزئي إلى ظهور الاقتصاد الصناعي الذي قام منذ البداية على تحليل أداء الصناعات بالإعتماد على نموذج الـ SCP وهذا من أجل محاولة القيام بتحليل الصناعات إستنادا إلى معطيات واقعية و بالتالي محاولة الإنتقال من الأمثلية المنشودة الصعبة التحقيق (إن لم نقل مستحيلة التحقيق)، إلى محاولة تقبل الواقع ومسايرته من أجل تحسين أداء المؤسسات العاملة بها، وبالرغم من الحجم الهائل من الدراسات التي إعتمدت على النموذج السابق الإشارة إليه إلا أنه لم يتم إلى حد كتابة هاته الأسطر التوصل إلى الشكل النهائي والحقيقي للنموذج وهذا راجع إلى اختلاف خصائصه من صناعة إلى أخرى و من دولة إلى أخرى وهو ما يفتح المجال أمام الباحثين إلى الإستمرار في البحث حول طبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات النموذج في سبيل التوصل إلى نتائج يمكن أن تفيد الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات محل الدراسة في اتخاذ القرارات التي تتناسب و الوضعية التي تتواجد بها مؤسساتهم من أجل تحسي أدائها.

تمهيد:

أصبحت دراسة سلوك أداء البنوك التجارية الجزائرية قضية ملحة وذات أهمية، وخصوصا وفق المصطلحات التركز والمنافسة والكفاءة، ومن خلال متغيرات قوة السوق المتمثلة في متغير تركيز السوق من الأصول وفقا لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء (SCP) ومما تجدر الإشارة إليه أن قضايا التركز البنكي والمنافسة في البنوك الجزائرية، لا زالت تحتاج للعديد من الدراسات والأبحاث. وهو ما سنحاول معرفته من خلال هذا الفصل بمعرفة مدى تطبيق النموذج في البنوك الجزائرية وذلك بدراسة هيكل الصناعة البنكية في الجزائر وأهم الاندماجات وإذا ما نجح هذا النموذج في تحليل المصارف الجزائرية.

المبحث الأول: هيكل الصناعة البنكية.

إن عملية تحليل سلوك البنوك ليس بالأمر اليسير إلا أن الدراسات التي إستهدفت الصناعة المصرفية في العقود الأخيرة أعطت وزنا أكبر لجانب سلوك البنوك داخل ثلاثية الـ SCP المعروفة، و لقد ركزت أهم الدراسات السابقة على دراسة علاقة الاندماج بين البنوك و هيكل الصناعة المصرفية إلى جانب تحليل علاقة الإعلان و هيكل السوق ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى هذه العناصر من خلال دراسة هيكل الصناعة البنكية في الجزائر.

المطلب الأول: عراقيل المنظومة المصرفية.

لا تشجع إستراتيجية الخصصة أي استغلال مالي لتخفيض قيمة الدينار، ولا تسمح باستعمال تقنيات نقدية في السوق للحد من الحواجز التي تمنع من دخول المستثمرين الأجانب في السوق الجزائرية. ويتزامن عرض بيع المؤسسات مع ندرة مالية كبيرة وانعدام أي منهجية أو أساليب التمويل العصرية في مجال الخصصة على نطاق واسع وفيما يخص الترددات، فإنها تعيق توقعات المتعاملين وتحد من المستثمرين على عدة مستويات وهي كالتالي¹:

◆ **على المستوى الاقتصادي:** تبقى نتائج الجهاز الخاص بالبنوك والمؤسسات ضعيفة، حتى وإن كانت

تشير إلى تحسين واضح في حسابات استغلال المؤسسات الاقتصادية العمومية.

◆ **على المستوى الصناعي:** تعاني الاستثمارات و إنعاش الجهاز الإنتاجي من صعوبة إيجاد التمويل.

◆ **على المستوى المالي:** لم تسترجع المؤسسات الاقتصادية العمومية قدرات التمويل الذاتي الكافية، ولم

توفر الشروط المواتية لتأهيلها إلى البورصة وقدرتها على الاستقطاب في مجال الشراكة.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، الجزائر، 30 أكتوبر 2000، ص

◆ على المستوى الاجتماعي: أدت إعادة الهيكلة إلى تسريح عدد كبير من العمال، وقد أثقل تمويلها من طرف الخزينة العمومية العجز في الميزانية.

◆ على مستوى التسيير: لا يزال القطاع العمومي الاقتصادي يعاني من غياب ثقافة حقيقية في مجال الترشيح الاقتصادي والمالي، وإضافة لذلك، لا تسمح الشروط القانونية والجزائية المرتبطة بمنصب المسير بتجديد أفضل الكفاءات.

المطلب الثاني: عوائق الدخول الى الصناعة المصرفية.

لقد حاول عدة كتاب مثل ديمستز، و برونز قصر فكرة عوائق الدخول على تلك القيود الحكومية على الدخول. ولهذا المنهج جذوره في الإقتصاد التقليدي، وبالذات في أعمال آدم سميث (1970)، ووفقا لهذا التعريف تعد التعريفية الجمركية مثلا واضحا لعوائق الدخول حيث تحد من قدرة المنتجين الأجانب على دخول السوق المحلية¹.

تعتبر عوائق الخول هي تلك الأسباب التي تمنع أو تحد من دخول منشآت جديدة لصناعة معينة، وكلما إزدادت العوائق انخفض عدد المنشآت مما يؤدي إلى زيادة التركيز أو الإحتكار، وهذه العوائق قد تكون قانونية (موضوعة من قبل الحكومة) وقد تكون إقتصادية².

وعلى غرار ما تشهده الصناعة المصرفية في كثير من الدول النامية فإن الصناعة المصرفية في

الجزائر تشتمل على مجموعة من عوائق الدخول تتمثل أهمها في:

- عوائق الدخول التنظيمية: لقد تميزت الصناعة المصرفية في الجزائر ومنذ نهاية الستينات برقابة شديدة من قبل السلطات الجزائرية مما خلق نوعا من عوائق الدخول التنظيمية، ففي بداية النشاط المصرفي

¹. روجر كرلارك، تعريف: د. فريرد بشرير طراهر، مرجع سابق، ص: 126

². سالم سيد عرفة، مرجع سابق، ص: 73

التجاري في عهد الجزائر المستقلة عملت السلطات الجزائرية على جعل الصناعة المصرفية حكرا على الدولة مما خلق عوائق للدخول أمام المصارف الأجنبية و الخاصة، و لكن بعد مجموعة الإصلاحات التي شهدتها الصناعة المصرفية في الجزائر خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض (10/90) خفت وتراجعت تلك العوائق التنظيمية إلا لم تختفي تماما، حيث أنه تم اللجوء إلى إصدار قوانين عديدة تنظم العمل المصرفي في الجزائر أهمها ما تعلق برأس المال الأدنى في البنوك الذي تم رفعه إلى عتبة 2.5 مليار دج مما دفع بعض البنوك الخاصة إلى الإنسحاب وكذلك شكل عائقا جديدا أمام الدخول إلى الصناعة المصرفية في الجزائر.

وهذا إلى جانب تشدد بنك الجزائر في منح الإعتماد للبنوك الأجنبية والتي قدمت طلبات إعتمادها منذ سنوات دون الحصول على رد.

- إقتصاديات الحجم: لقد سمحت الوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات من حصول بعض البنوك على ودائع معتبرة نتيجة إشرافها على تلك القطاعات ما مكنها من الاستفادة من ذلك الحجم في تعزيز وضعيتها داخل السوق المصرفية نتيجة قدرتها على تمويل المشاريع الكبرى ذات الإيرادات الجيدة، وهذا ما شكل عائقا أمام دخول المزيد من البنوك الجديدة إلى تلك القطاعات.

- السمعة و الثقة و الولاء الذي يظهره عملاء البنوك العمومية الجزائرية¹.

¹ زيدان محمد، دريس رشيد، "متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع و تحديات-، 2004، ص: 21

المطلب الثالث: أهم الاندماجات بين البنوك في الجزائر.

أولاً: مفهوم الإدماج المصرفي

تعددت التعاريف في مجال إقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالإندماج المصرفي على " أنه إتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا أو لا إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد"¹ كما يرى البعض أن الإدماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الإستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن إستقلاليتته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد إسما جديدا عادة إسـم المؤسسة الدامجة أو إسـم مشترك بينهما، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج. ويعتبر التوسع في الإدماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية².

ثانياً: شروط الإدماج المصرفي

هناك عدة شروط يجب ان تتوافر لنجاح الاندماج المصرفي ومن اهمها :

- 1- أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الإدماج المصرفي
- 2- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الإدماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الإدماج.
- 3- أن يتم إختيار المصرف الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة والخدمات.
- 4- إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات.

¹. طارق عبد العال حماد، إندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 5

². عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 153

5- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الإندماج المصرفي¹.

ثالثاً: أمثلة عن الإندماج المصرفي

إن عمليات الإندماج المصرفي عالمياً تشمل ليس فقط الإندماجات بين البنوك الصغيرة والكبيرة ولكن تشمل أيضاً البنوك الكبيرة الحجم ولها مركزها التنافسي في الأسواق المصرفية العلمية، كما إمتدت عمليات الإندماج عبر الحدود بين البنوك والمؤسسات المصرفية بين مختلف الدول، أي تتم بين بنكين أو مؤسستين مصرفيتين مختلفتي الجنسية، وخير مثال على ذلك إندماج بنك دويتش الألماني وبانكرز تراست الأمريكي في سنة 1999، وقد بلغت قيمة تلك العملية 9.2 مليار دولار.

وفي سنة 1998 تم إندماج بين شركتين أمريكيتين في الخدمات المالية بصفقة قيمتها 140 مليار دولار وهما شركة سيتكوروب المصرفية العملاقة ومجموعة ترافلرز جروب الضخمة للخدمات المالية، والشركتان إندمجتا لتكوين شركة عالمية يطلق عليها (سيتي جروب بنك) تهدف إلى تقديم خدماتها لأكثر من 100 مليون عميل في 100 دولة.

وهكذا فإن عدد البنوك الأمريكية على سبيل المثال في إنخفاض مستمر نتيجة الإندماج، ويوجد عدد قليل من البنوك التي تسيطر على جزء كبير من الموارد المصرفية. أما في أوروبا فإن إندماج البنوك لها سمات خاصة تعكسها طبيعة هذه الدول من القوميات المحلية وتحزب الحكومات لأوطانها، رغم أوروبا الموحدة والعولمة².

ومن أهم الإندماجات التي وقعت في أوروبا في سنة 2000 هو الإندماج الذي حصل في ألمانيا بين بنكين كبيرين وهما " دوستيشة بنك" و " درسدنر بنك".

¹. عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص: 173

². طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 78.

وفي فرنسا تمكن " بنك ناسيونال " من حيازة " بنك باري با "، وفي بريطانيا قام " رويال بنك أول سكوتلاند" بإدماج " ناشيونال ويستمستر بنك"، وفي إسكندنافيا أعلن " ميريتيال نورون بنك " وهو بنك فنلندي سويدي الأصل عن خطة لشراء البنك الدانماركي "يونيدانمارك"، وعبر السنوات الماضية كانت هناك عمليات إدماج مماثلة في كل من سويسرا وإسبانيا وبلجيكا واللوكسمبورج وإيطاليا .

لقد إمتدت عملية الإدماج إلى الدول النامية حيث شملت دول في أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وكذلك الدول الآسيوية مثل أندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها . كما شملت عملية الإدماج بعض الدول العربية إلا أنها إقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر إندماجات بين هذه الدول¹

والجدول التالي يظهر حالات الإدماج المصرفي عربيا :

الجدول رقم (03-01): حالات الاندماج المصرفي عربي

سنوات الإدماج	الدولة	عدد حالات الإدماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99/93	لبنان	23 حالة إدماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	17 حالة إدماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الاردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط

¹. بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، " الإدماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية -حالة الجزائر-"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و

التحولات الاقتصادية -واقع و تحديات-، ص: 142

بنك عمان التجاري	بنك عمان والبحرين والكويت	حالة واحدة	سلطنة عمان	98
الإتحاد الدولي للبنوك	بنك تونس للاستثمارات	حالة واحدة	تونس	98
مجموعة البنوك الشعبية	البنك الشعبي المركزي	حالة واحدة	المغرب	98
البنك السعودي التجاري المتحد	بنك القاهرة السعودي	حالة واحدة	السعودية	97
البنك السعودي الأمريكي	البنك السعودي المتحد	حالة واحدة	السعودية	99
بنك الخليج الدولي	البنك السعودي العالمي	حالة واحدة	البحرين	99

المصدر: إتحاد المصارف العربية ، جانفي ، 1999

ويلاحظ من الجدول السابق أن لبنان كانت أكثر الدول العربية في حالات الإندماج المصرفي، حيث بلغت تلك الحالات 23 حالة في لبنان وحدها، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر حيث بلغ عدد الإندماج فيها 17 حالة. بينما حدثت عملية إندماج واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين، كما أن هناك حالتين إندماج في كل من سلطنة عمان والسعودية. وإذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول المتقدمة فهي ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر فهي تمثل 0.5% من إجمالي عملية الإندماج المصرفي العالمية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا مست عملية الاندماج 9000 مؤسسة مصرفية في سنة 1992 ثم 7000 في سنة 1998 بعد أن كانت 13000 مؤسسة مصرفية، ودولة مثل فرنسا كان لديها حوالي 800 بنك أصبحت 450 مؤسسة مصرفية ثم وصلت إلى 30 بنك ومؤسسة مصرفية وذلك لنفس الفترة.

رابعاً: الإندماج المصرفي في الجزائر

نلاحظ من الجدول السابق ان الجزائر لم يرد ذكرها في هذا الجدول، وهذا يعني أنه لم يحدث أي إندماج على الرغم من أنه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خاصة هذه الاخيرة يمكن أن

يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول، الهدف منه زيادة المنافسة والقيام بأعمال البنوك الشاملة مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في الأسواق المالية، أصبحت ظاهرة الإندماج بين البنوك والمؤسسات المالية مثيرة للانتباه خاصة لكونها قد تعاضمت مؤخرا إلى الدرجة التي وصفها المحللون الماليون بأنها ظاهرة العصر، ويسود الاعتقاد بأن المؤسسات المصرفية الكبيرة الحجم تعمل وفق الأعراف المصرفية السليمة ومن ثم يمكنها مواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصرفي، كما يمكنها خفض المخاطر التي يتعرض لها نشاطها المصرفي¹.

لم يحدث أي اندماج بين البنوك في الجزائر على الرغم من أنه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خاصة هذه الأخيرة يمكن أن يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول، الهدف منه زيادة المنافسة والقيام بأعمال البنوك الشاملة

المطلب الثالث: طرق ونماذج تحليل أداء البنوك في الجزائر.

➤ طريقة تحليل البيانات المغلفة:

شهد عام 1978 تطورا في مجال قياس الأداء، فقد تمكن Charnes وزملاؤه من وضع أسس أسلوب التحليل التلغيفي للبيانات، وهو تقنية غير معلمية وأحد أساليب البرمجة الخطية المبني على أساس منهجية الحد التي ترجع لأعمال Farrell عام 1957، ويتميز هذا الأسلوب بالعديد من المزايا التي من أهمها تحديد نسبة الالكفاءة ومصادرha بالإضافة إلى سهولة الإستخدام. تعرف هذه الطريقة بأنها تقنية غير معلمية تستخدم مبادئ نظرية البرمجة الخطية لإختبار نشاط بنك مقارنة بنشاط بنوك أخرى ضمن عينة من البنوك، حيث تقدم لنا مؤشر " أفضل تطبيق " لمستوى تكنولوجي يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من البنوك.

تستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول : التكاليف، المخرجات ، وأسعار المدخلات لعينة من البنوك، ومن خلال هذه العينة يتم تحديد البنك الذي ينتج وبأقل التكلفة حجم إنتاج عند مستوى معين من

¹. بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص: 144

أسعار المدخلات، ويعرف هذا البنك بـ "أفضل بنك ممارس" أو "أفضل تطبيق" لتلك التوفيقية (مخرجات، أسعار مدخلات).

ويشكل حدا للكفاءة يغطي أو يغلف البنوك الأخرى ويمكن استخدامه لتقييم كفاءة باقي البنوك، فالبنوك التي تقع على الحد هي البنوك الكفوءة، والبنوك التي تقع خارج الحد فهي غير كفوءة، تعتبر هذه الطريقة مرنة وقابلة للتكيف، ولا تضع أسلوبا خاصا لدالة تكاليف أفضل بنك ممارس لكن المشكلة هي كونها لا تسمح بأي أخطاء في البيانات، رغم أن كل البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس لذلك تعتبر هذه الطريقة غير واقعية¹.

➤ طريقة التوزيع الحر:

تطبق هذه الطريقة عندما تتوفر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة، وتفترض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر نفس الفترة، وبما أن الإضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما اللاكفاءة والخطأ العشوائي، فإن متوسط الإضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعتبر مقياسا للاكفاءة البنوك عبر كل سنوات الفترة.

تقوم طريقة التوزيع الحر بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجا داليا للحد، وتفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين البنوك، وتتجنب إفتراضات التوزيع نصف الطبيعي (أحادي الجانب) أو غيرها من الإفتراضات حول عدم الكفاءة، وتستبدل ذلك بفرضية أن الخطأ العشوائي يتجه نحو معدل الصفر (يتعادل) عبر الزمن ويبقى الإنحراف النظامي، الذي يمثل عدم الكفاءة بإعتباره مستقلا عن عامل الزمن².

➤ نموذج EVA: يعتبر نموذج EVA كمفهوم جديد لعملية تقييم الأداء في الصناعة المصرفية خاصة

بعدما تبين وجود بعض النقائص في نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء، حيث يوفر نموذج

¹. محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية "دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-

2003" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص: 150

². عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز

للمنظمات والحكومات، ورقلة، 2011، ص: 52

EVA مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر و الربحية، و لقد ظهر مقياس EVA لأول مرة سنوات التسعينات و تقاس القيمة الإقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الإقتصادية المضافة = الربح العامل الصافي بعد الضريبة - (رأس المال x تكلفة رأس المال).

حيث يمثل الربح العامل الصافي بعد الضريبة معيار للأرباح الاقتصادية.

بينما يمثل رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال و المتمثلة في حقوق المساهمين، مخصصات خسائر القروض، أية أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى و الشهرة المستهلكة¹.

المبحث الثاني: أهم مؤشرات قياس أداء البنوك في الجزائر

تشير المعطيات الخاصة بنشاط البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية إلى هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي، وخاصة بعد إفلاس البنكين الخاصين (الخليفة بنك و البنك الصناعي والتجاري) سنة 2003، و ما ترتب عنه من فقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي. فالبنوك العمومية تستأثر بحصة معتبرة من السوق تقدر بأكثر من 89%، و تمتلك شبكة واسعة من الفروع والوكالات تبلغ حوالي 1072 وكالة بنكية موزعة عبر كافة التراب الوطني، في حين نجد إنتشار البنوك الخاصة جد محدود و يتمركز في المدن الكبرى و لا يتجاوز عدد الوكالات التابعة للبنوك الخاصة 252 وكالة أي بنسبة % 19 من مجموع الوكالات البنكية مجتمعة في أواخر 2009

المطلب الأول: هيكل الودائع

إن نشاط جمع الموارد البنكية و المتمثلة في الودائع المصرفية عرفت نموا معتبرا خلال الفترة 2002-2009 فسجل معدل نمو بـ 14.3% سنة 2008 بعد الإرتفاع المسجل خلال سنتي 2007 و 2006 المقدر بـ 27.1% و 18.8% على الترتيب، لتسجل بعد ذلك انخفاضا سنة 2009 قدره 4,2% و الذي يرجع إلى

¹. سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، مرجع سابق، ص: 124

إنخفاض مداخل المحروقات بسبب الأزمة المالية العالمية، والجدول التالي يبين هيكل الودائع في البنوك الجزائرية وحصّة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الجدول رقم (03-02): هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2002-2009)

الوحدة:مليار دينار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
2502.9	2946.9	2560.8	1750.4	1244.41	1127.91	718.90	642.16	ودائع الحارية:
2241.9	2705.1	2369.7	1597.5	1108.3	1019.90	648.77	548.13	البنوك العمومية
261	241.8	191.1	152.9	116.1	108.2	70.13	94.03	البنوك الخاصة
2643.8	2214.9	1956.5	1766.1	1736.2	1577.45	1724.04	1485.19	ودائع لأجل:
2390.1	2055.4	1834.4	1670.1	1654.3	1509.55	1656.56	1312.96	البنوك العمومية
253.7	159.5	122.1	96.0	81.9	67.90	67.47	172.22	البنوك الخاصة
5146.7	5161.8	4517.3	3516.5	2960.6	2705.4	2442.95	2127.35	حجم الودائع الإجمالية

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009

يظهر الجدول أعلاه تطور هيكل الودائع لدى البنوك الجزائرية، فقد سجلت الودائع إرتفاعا معتبرا

خلال هذه الفترة (2009-2002) بنسبة بلغت 141.93% بالرغم من إنخفاضها في 2009 نتيجة للأزمة

المالية العالمية، ويعود هذا الإرتفاع في حجم الموارد البنكية إلى عدة عوامل أهمها: 1

- إستعادة التوازن الخارجي للإقتصاد الجزائري.
- الإرتفاع الكبير في أسعار البترول.
- سجل ادخار القطاع العام ارتفاعا متزايدا، حيث إرتفع بنسبة 39.4% في 2004 إلى 47.1 % سنة 2006 وبنسبة 51.7% و 42.3 % سنتي 2008 و 2009 على الترتيب، بسبب إرتفاع إدخار قطاع البترول.
- إزدياد حجم الإدخار العائلي والقطاع الخاص حيث بلغ 60.6% من إجمالي الودائع سنة 2004 مقابل 52.9% خلال سنة 2006، و 57,7% سنة 2009.
- و يظهر الجدول أعلاه أيضا أن حجم الودائع لأجل إرتفع بشكل متزايد و بمعدل 10 % سنة 2006 إلى 13,1 % و 19,36 % سنتي 2008 و 2009 بالترتيب، وهذا ما يسمح للبنوك من إمكانية التوسع في منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، مقارنة بحجم الودائع الجارية والتي سجلت إنخفاضا، حيث بلغت نسبة الودائع الجارية من إجمالي حجم الودائع 48% سنة 2009 مقابل، 43% سنة 2006 و 57 % سنة 2008
- ويلاحظ من الجدول كذلك إرتفاع حصة البنوك العمومية حيث قدرت في نهاية سنة 2009 بـ 90% بالرغم من الإرتفاع المستمر لحصة البنوك الخاصة من مجموع الودائع، والتي إرتفعت من جديد بعد أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري من 5.6% سنة 2003 الى 10% سنة 2009.
- ويمكن القول أن إستراتيجية جذب الودائع خصوصا الإدخار العائلي وإدخار القطاع الخاص من طرف البنوك الوطنية تبقى ضعيفة، نظرا لسوء التوزيع الجغرافي للوحدات والفروع المصرفية، إضافة إلى عدم الإهتمام بالسياسات التسويقية لتحفيز الأفراد على الادخار، وعدم تنويع المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى ضعف ثقافة الإدخار لدى الكثير من المواطنين.

المطلب الثاني: هيكل القروض

يبين الجدول التالي القروض الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص وحصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الجدول (03-03): هيكل القروض المقدمة للقطاع العام و القطاع الخاص في البنوك الجزائرية

خلال الفترة (2009-2002)

الوحدة: مليار دينار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1485.9	1202.2	989.3	848.4	882.5	859.65	791.70	715.83	قروض للقطاع العام:
1484.9	1200.3	987.3	847.3	881.6	856.97	791.49	715.83	البنوك العمومية
01.00	1.9	2.0	1.1	0.9	2.68	0.21	-	البنوك الخاصة
1599.2	1411.9	1214.4	1055.7	896.4	674.73	587.78	550.20	قروض للقطاع الخاص:
1227.1	1086.7	964.0	879.2	765.3	568.60	487.78	368.95	البنوك العمومية
372.1	325.2	150.4	176.5	131.1	106.12	100.12	181.25	البنوك الخاصة
3085.1	2614.1	2203.7	1904.1	1778.9	1534.4	1379.5	1266.96	إجمالي لقروض

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009

يعكس الجدول أعلاه تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية حيث عرفت زيادة معتبرة خلال الفترة (2002-2009) تقدر بـ 143.50%، وسجل إجمالي القروض إرتفاعا وصل إلى 20.1% في سنة 2009 مقارنة بـ 18.60% سنة 2008، أما النسب المسجلة في حجم القروض حسب القطاعات فقد تم تسجيل نسبة 48% سنة 2009 للقطاع العام مقابل نسبة للقطاع الخاص قدرت بـ 52% وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة بالسنوات السابقة، وهذا ما يعكس توجهات الدولة في مجال تشجيع القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة.

كما يبرز الجدول أعلاه إستحواذ البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، حيث لم تنزل هذه النسبة تقريبا عن 90% خلال الفترة (2000-2009) بالترتيب ما يفسر نمو حصة القطاع المصرفي الخاص قبل حدوث أزمة بنك الخليفة لعام 2003 لتشهد بعد ذلك تراجعا و تقلص مساهمة البنوك الخاصة في السوق المصرفية الجزائري، لترتفع من جديد إبتداء من 2007 إلى 11.5% و نسبة 12.1% سنة 2009 نظرا للتوسع في منح القروض للقطاع الخاص وفي قروض الإستهلاك الموجهة للقطاع العائلي. لكن تبقى مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الإقتصاد الجزائري محدودة نظرا لإهتمامها بتمويل نشاط الإستيراد و إقتصار نشاطها على فتح الإعتمادات المستندية وتقديم بعض التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل، و بهذا الشكل لا يمكننا القول بأن البنوك الخاصة لا تساهم في التنمية الإقتصادية بالشكل الذي ينتظر منها، لأنها لا تزال بعيدة عن تمويل المشاريع الإستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل. ومن أجل التعرف على طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها أي القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وحصة كل من البنوك العمومية و البنوك الخاصة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها

خلال الفترة (2002-2009)

الوحدة مليار دينار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1320.5	1189.4	1026.1	915.7	923.3	828.33	773.56	627.98	قروض قصيرة الأجل:
1141.3	1025.8	902.5	819.3	852.9	779.74	736.56	508.52	البنوك العمومية
179.2	163.6	123.6	96.4	70.4	48.59	37.00	119.45	البنوك الخاصة
1764.6	1411.9	1177.6	988.4	855.6	706.05	605.90	638.06	قروض متوسطة الأجل:
1570.7	1261.2	1048.8	907.2	794.0	645.84	542.67	576.27	البنوك العمومية
193.9	163.5	128.8	81.2	61.6	60.21	63.23	61.79	البنوك الخاصة
3085.1	2614.1	2203.7	1904.1	1778.9	1534.38	1379.5	1266.04	القروض لممنوحة

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009

يبين الجدول أعلاه تراجع حصة القروض قصيرة الأجل في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبتها 42.8% سنة 2009 بالمقارنة بالقروض المتوسطة و الطويلة الأجل التي سجلت نسبة 57.2% نظرا للإرتفاع الكبير في القروض الموجهة للإستثمار في قطاع الطاقة وقطاع المياه والبنية التحتية، بالإضافة إلى التوسع في منح

القروض العقارية في إطار برامج السياسة الحكومية الرامية إلى تشجيع تملك المساكن، وذلك بعد التراجع المسجل خلال الفترة 2002-2005 رغم تبني الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في هذه المرحلة، وكذلك نظرا لعدم إقبال البنوك الجزائرية على تحمل المخاطرة رغم فائض السيولة التي تتوفر عليه.

المطلب الثالث: بعض مؤشرات الأداء في البنوك الجزائرية

حتى أواخر 2009 لا تزال البنوك العمومية تسيطر على معظم مؤشرات النظام المصرفي الجزائري على حساب البنوك الخاصة والتي تزاوَل نشاطها منذ صدور قانون النقد والقروض 90-10، فعلى سبيل المثال تمثل حصة البنوك العمومية ما يقارب 89% من إجمالي أصول البنوك، و 74.6% من المنتج البنكي الصافي الإجمالي و 81.4% من الشبكة البنكية الوطنية، كما سمح حجم البنوك العمومية بتسجيل مؤشرات مردودية متباينة عن البنوك الخاصة.

أ- **معدل العائد على حقوق الملكية ROE**: لم يعرف معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين)

بالبنوك التجارية نفس الاتجاه خلال الفترة (2002-2008) بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): مؤشرات المردودية بالبنوك العمومية

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
<u>البنوك العمومية</u>								
%25.93	%25.01	%23.64	%17.41	%5.63	%3.93	%5.32	%8.11	ROE ¹
%29.28	%33.26	%26.42	%42.93	%41.40	%23.83	%26.20	%32.66	ROE
%1.16	%0.99	%0.87	%0.75	%0.30	%0.23	%0.34	%0.51	ROE ²
22	25	27	23	18	17	16	16	أثر الرفع المالي
%54.74	%60.03	%69.24	%77.14	%92.02	%97	%98	%95	معدل تغطية المنتجات للمصاريف
<u>البنوك الخاصة</u>								
%21.59	%21.59	%21.59	%21.59	%21.59	%23.59	%16.68	%21.59	ROE ¹
%22.58	%30.43	%32.73	%32.60	%29.66	%31.37	%31.88	%27.98	ROE
%3.28	%3.27	%3.21	%2.49	%2.38	%1.72	%1.16	%1.58	ROE ²
7	8	9	9	11	14	14	14	أثر الرفع المالي
%64.63	%61.37	%61.60	%71.47	%62.3	%76	%86	%78	معدل تغطية المنتجات للمصاريف

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009

حيث: **ROE**: معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / متوسط حقوق الملكية (المساهمين)، وهو

يدين نسبة العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين، فكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك

مؤشرا سيئا عن أداء البنك.

ROA: معدل العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول، ويقيس قدرة البنك على استثمار الأصول التي يمتلكها.

يتبين من الجدول أعلاه، أن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) شهد ارتفاعا متواصلا بالنسبة للبنوك العامة خلال الفترة (2006-2009) بعد الإنخفاض الذي سجلته خلال (2002-2005)، حيث سجلت ارتفاع إستثنائي من 17,41% سنة 2006 إلى 25.93 سنة 2009، بينما إرتفع هذا المعدل بالبنوك الخاصة من 21.6% سنة 2002 إلى 28.01% و 21.84% سنتي 2007، 2009 على الترتيب، و هذا بعد تسجيل تراجع سنة 2003 إلى معدل 16.68%.

ويعود التحسن التدريجي لمعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية خلال الفترة 2002-2009 و بنسبة أكبر للبنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة، بسبب إرتفاع حجم أعمالها وعدم قيامها بتوزيع الأرباح المحققة سنة 2008 (وذلك تطبيقا للتعليمية الجديدة لبنك الجزائر فيما يخص رفع رأسمال الأدنى للبنوك التجارية إلى 10 مليار دينار) والذي يظهر بإرتفاع حجم رافعتها المالية في حدود 20 خلال الفترة 2002-2009 وإنخفاض مؤونات أخطار القروض.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فيعود التطور الإيجابي لمعدل العائد على حقوق الملكية لعدة عوامل منها:

- إستقرار حجم أعمال هذه البنوك الذي يترجمه إستقرار الرافعة المالية في حدود 11 خلال الفترة (2002-2009)، وإرتفاع حجم الأموال الخاصة (حقوق الملكية)، والتوسع في شبكة البنوك الخاصة الهادفة إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة خارج الوساطة المالية خصوصا المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ب- معدل العائد على الأصول ROA: يعود تحسن معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك الخاصة إلى

عائدها المرتفع لأصولها المنتجة.

الجدول رقم (03-06): عائد أصول البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2002-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
								<u>البنوك العمومية</u>
%1.16	%0.99	%0.87	%0.75	%0.30	%0.23	%0.34	%0.51	أ. ROE
%2.41	%2.47	%2.61	%2.97	%2.82	%2.83	%3.06	%2.97	ب. هامش البنكي
%1.74	%1.82	%1.91	%2.43	%2.22	%2.15	%2.36	%2.17	1. هامش الوساطة
%0.67	%0.65	%0.70	%0.54	%0.60	%0.68	%0.70	%0.80	2. هامش خارج الوساطة
%47.99	%40.07	%33.39	%25.11	%10.70	%8.16	%10.99	%17.29	ج. هامش الربح
								<u>البنوك الخاصة</u>
%3.28	%3.27	%3.21	%2.49	%2.38	%1.72	%1.16	%1.58	أ. ROE
%7.45	%7.73	%7.01	%5.97	%4.67	%3.97	%4.14	%3.54	ب. هامش البنكي
%4.50	%4.52	%4.86	%3.82	%2.82	%2.45	%2.79	%2.033	1. هامش الوساطة
%2.95	%3.21	%2.45	%1.87	%1.81	%1.52	%1.35	%1.21	2. هامش خارج الوساطة
%44.2	%42.31	%45.83	%43.77	%50.88	%43.26	%27.93	%44.63	ج. هامش الربح

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009

الهامش البنكي = الناتج البنكي الصافي / إجمالي متوسط الأصول.

هامش الربح = النتيجة الصافية / الناتج البنكي الصافي.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن معدل العائد على الأصول ROA للبنوك العامة يبقى أقل من ذلك المسجل لدى البنوك الخاصة، حيث بعدما كانت مستقرة تقريبا في الفترة 2002 - 2005 سجلت ارتفاعا طفيفا بين سنتي 2006 و 2009 وصل إلى 0.99 %، 1.16 % هذا المعدل تحسن تدريجيا لدى البنوك الخاصة بحيث ارتفع من 1.58 % سنة 2002 إلى 3.28 % سنة 2009 .

ويعود تحسن ROA للبنوك العمومية والخاصة مجتمعة إلى ارتفاع رقم أعمالها و إنخفاض حجم مؤونات أخطار القروض و ارتفاع هامش الوساطة البنكية.

ج - الهامش البنكي:

عرف الهامش البنكي بالبنوك العمومية والخاصة تطور متناظر لكليهما خلال الفترة (2002-2009)

ولكن بمعدلات مختلفة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07-03): هامش الوساطة بالبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2002-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
								<u>البنوك العمومية</u>
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	هامش الوساطة
%15.38	%25.00	%22.37	%13.95	%4.19	%16.66	%22.89	%13.56	العمليات مع مؤسسات المالية.
%67.17	%49.99	%45.87	%59.81	%65.39	%50.89	%33.91	%16.05	العمليات مع الزبائن
%16.52	%23.88	%28.37	%23.51	%28.37	%34.95	%45.91	%71.03	سندات وأوراق أخرى ذات عائد ثابت
%54.74	%0.01	%0.02	%0.51-	%0.40-	%2.50-	%2.71-	%0.64-	عوائد أخرى ومنجات متشابهة
								<u>البنوك الخاصة</u>
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	هامش الوساطة
%8.31	%7.17	%8.33	%10.69	%5.50	%7.21	%11.72	%24.48	العمليات مع مؤسسات المالية.
%82.60	%69.74	%71.33	%71.82	%76.25	%79.66	%78.40	%64.43	العمليات مع الزبائن
%0.21	%14.40	%11.14	%8.56	%7.27	%3.60	%3.23	%9.34	سندات وأوراق أخرى ذات عائد ثابت
%64.63	%7.67	%61.60	%8.93	%10.98	%9.53	%6.65	%1.75	عوائد أخرى ومنجات متشابهة

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009

يتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة الوساطة مع الزبائن في تحقيق هامش البنوك سواء بالنسبة للبنوك

العامة أو الخاصة لا تزال تسيطر على إجمالي الهامش البنكي حيث ارتفع خلال الفترة (2002-2009)،

ولم تكن تمثل نسبة هذه المساهمة إلا 16.05% في البنوك العمومية سنة 2002 مقابل نسبة 64.43% في

البنوك الخاصة لنفس السنة لتشهد بعد ذلك هذه النسبة إرتفاعا كبيرا في البنوك العمومية لتصل إلى حدود 65.39% و 67,17% مقابل 76.25% و 82,88% في البنوك الخاصة سنتي 2005، 2009 على الترتيب.

أما فيما يخص هامش الوساطة مع المؤسسات المالية والسندات ذات العائد فقد حققت نسبة معتبرة لدى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث تعدت نسبتها 50 % سنة 2008 إلى 32,92% سنة 2009 مقارنة بالبنوك الخاصة و التي لا تزال ضعيفة، وفي نفس الوقت حققت البنوك الخاصة عوائد أخرى ومنتجات 10,98% وصلت 8,19 % سنتي 2005، 2009 على الترتيب، في حين لم تحقق البنوك العمومية أي قيمة إيجابية من هذه العوائد والمنتجات.

لقد أثر إرتفاع نصيب الوساطة مع الزبائن من إجمالي الهامش المحقق من طرف البنوك في نصيب العمليات مع المؤسسات المالية والسندات والأوراق الأخرى ذات العائد الثابت وكذا العوائد الأخرى وهذا بإتجاه الإنخفاض، حيث عرف نصيب الوساطة مع المؤسسات المالية إنخفاضا في البنوك الخاصة مقابل تسجيل تذبذب في نسبته في البنوك العمومية، كما أن نسبة مساهمة السندات و الأوراق الأخرى ذات العائد الثابت إنخفضت في البنوك الخاصة والبنوك العمومية معا، بينما بقيت العوائد الأخرى تواصل في إرتفاعها بالبنوك الخاصة مقابل تذبذبها بالبنوك العمومية.

لقد ساهم حجم السيولة المعتبر المتوفر لدى البنوك الجزائرية وبخصوص العمومية منها في السنوات من 2006-2009 من إعادة هيكلة هامشها البنكي الذي تحققه، وهذا نحو التوسع في منح القروض البنكية مع تعزيز عملياتها مع المؤسسات المالية و بالخصوص مع البنك المركزي في شكل توظيفات وودائع لدى البنك المركزي.

د - هامش الربح:

أما هامش الربح الذي يقاس بالهامش البنكي بعد إستبعاد نفقات التسيير ومخصصات مخاطر الائتمان فقد عرف إرتفاعا في السنوات الأخيرة 2006، 2009 خصوصا للبنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث سجل إرتفاعا مستمرا خلال الفترة 2006-2009 مقارنة بفترة 2002-2005 أين سجل إنخفاضا مستمرا، حيث إرتفع من 17.29% سنة 2002 إلى 47.99% سنة 2009، مقارنة بالبنوك الخاصة و التي يبقى هامش الربح لديها متذبذب من فترة لأخرى.

إن إرتفاع هامش الربح خصوصا للبنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة في الفترة 2006-2009 نتج عن إنخفاض مخصصات مخاطر الإئتمان والتي تمثل نسبة 6.21% و 1.49% من الناتج البنكي الصافي لكليهما على الترتيب سنة 2009 مقابل 36.8% و 17.19% في 2006 على الترتيب، وكذلك إنخفاض المصاريف العامة.

• الجوانب السلبية لتركيبية البنوك الجزائرية.

إن مقارنة سوق البنوك في الدول المتقدمة مع سوق البنوك في الدول النامية وخاصة الجزائر نجد أنها بعيدة كل البعد عن مواكبة التطور الحاصل وهذا راجع لعدة أسباب:

• صغر حجم البنوك: على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الإتجاه السائد الآن هو إندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.

• التركيز في نصيب البنوك: يتمثل إرتفاع درجة التركيز في إستحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، الأمر

الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى¹ وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.

- تجزئة النشاط البنكي: لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الإقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا باتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وإنعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتتويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها².

- هيكل ملكية البنوك: يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك. وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على إستراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير. وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي مازال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، حيث أنه من بين 13 مصرف مرخص، تمتلك السلطات العمومية 8 بنوك وهي الأكبر حجما.

- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات: تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين. والقرض من خلال سجل المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما

¹. مليكة زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري "التشخيص الواقع وتحديات المستقبل"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية -الواقع والتحديات، جامعة ورقلة، 2004، ص:398

يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن.

- القروض المتعثرة: أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها.
- ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة: يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك. كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب¹.
- ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي: يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة. في حين يعتبر السوق المالي سوق الإدخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل.

¹. مليكة زغيب، حياة نجار، مرجع سابق، ص: 399

وتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح أبواب بورصة الجزائر في جانفي 1998 (بورصة حديثة وفتية)، وتتسم

بقلة التعاملات، وبذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، التعامل شراء وبيعاً، الربح وزيادة رأس المال.

- وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن نجاحها في الجزائر يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية.

- قيود قانونية: وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية¹.

المبحث الثالث: مدى تحليل نموذج s/c/p للمصارف الجزائرية.

يعتبر نموذج الـ SCP كابتكار جديد في مجال التحليل الاقتصادي نظراً لمنهجية التحليل التي يعتمد عليها في تحليل أداء مختلف الصناعات، ومن بين الصناعات التي حاول الإقتصاديون تحليلها باستخدام هذا النموذج الصناعة المصرفية و هذا نظراً للدور المحوري التي تلعبه هاته الصناعة على المستوى المحلي أو حتى على المستوى الدولي، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطبيق هذا النموذج في الصناعة المصرفية في الجزائر.

المطلب الأول: نموذج (s/c/p) في دراسة الصناعة البنكية.

لقد قامت الدراسات التجريبية السابقة لنموذج الـ SCP في اتجاهين رئيسيين، حيث يتمثل الإتجاه الأول في محاولة دراسة خصائص نموذج الـ SCP التقليدي الذي كان يقوم على أساس التأثير في إتجاه

¹. نفس المرجع السابق، ص: 400

واحد (أي أن الهيكل يؤثر على السلوك الذي بدوره يؤثر على الأداء)، في حين أن الإتجاه الثاني حاول التطرق إلى تأثير الكفاءة على هيكل السوق، ولقد ركزت دراسات الإتجاه الأول على تأثير درجة التركيز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك العاملة به وهذا إنطلاقاً من فرضية أن التركيز يرتفع للصناعة المصرفية يعطي البنوك العاملة بها سلطة سوقية أكبر مما يؤدي إلى حجم قليل من الودائع و القروض وكذلك نسب فائدة منخفضة على الودائع ونسب فائدة مرتفعة على القروض مما يخفض من فائض المستهلك . أما دراسات الإتجاه الثاني كانت تسعى إلى تبيين أن خصائص التكاليف بالبنوك العاملة في الصناعة المصرفية تلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم الإنتاج (إقتصاديات السلم) و كذلك مجال نشاط هاته البنوك (نوع وعدد المنتجات والخدمات التي تقدمها) وذلك من خلال إثبات أنه عند تمتع الصناعة المصرفية بكفاءة كبيرة في التكاليف والنااتجة عن إختيار المستوى الأنسب لحجم و نطاق الإنتاج يسمح للبنوك بالتوسع في منح القروض و جذب الودائع¹ و هذا عبر تقديم نسب فائدة منخفضة نسبياً على القروض ونسب فائدة مرتفعة نسبياً على الودائع مما يمنحها سلطة سوقية أكبر نتيجة الزيادة في حصتها السوقية، و لقد شهدت الصناعة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية أهم الأبحاث حول مدى تطبيق نموذج الـ SCP في الصناعة المصرفية، خاصة ما تعلق بالتنظيم الأمثل للصناعة. حيث ركزت أغلب الدراسات السابقة للصناعة البنكية على العلاقة بين بعض خصائص الهيكل و مؤشرات الأداء ، و في مقال له بعنوان، المصرفية Bank market « (1984) Alton Gilbert and competition قام باستعراض العديد من الدراسات التي حاولت تقييم إمكانية تطبيق نموذج SCP في الصناعة المصرفية و التي شملت في مجملها دراسات حول الصناعة المصرفية في SCP في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وتوصل إلى أن العديد من تلك الدراسات تتفق حول نتيجة مفادها أن ارتفاع بـ 10 % في مؤشر التركيز للصناعة يرافقه ارتفاع بين 0.1 و 11% في متوسط سعر الفائدة على القروض وإنخفاض بين 0.1 و

¹. سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، مرجع سابق، ص: 117

18% في متوسط سعر الفائدة على الودائع، وكذلك يصاحبه ارتفاع بين 1.5 و 9 % في نسبة مداخل البنك إلى إجمالي الأصول، و كذلك إرتفاع بين 0.5 و 80% في نسبة مداخل البنك إلى راس المال، وهذا بالرغم من ملاحظته توصل بعض الدراسات الأخرى إلى نتائج معاكسة لفرضية نموذج الـ SCP التقليدي أو إلى نتائج غير معنوية إحصائياً، و من بين الإنتقادات التي قدمها Gilbert حول الدراسات السابقة إهمالها لأثر التنظيم داخل الصناعة المصرفية على طبيعة العلاقة التي تربط مكونات نموذج الـ SCP، وإلى جانب ذلك نجد الدراسات التي قام بها williams et al سنة 1994 حول الضغوط الحكومية على عمليات الإندماج بين البنوك وتأثيرها على هيكل السوق وكذلك دراسة 1995 molyneux et forbes الذين حاولوا تطبيق نموذج الـ SCP¹ على مجموعة من البنوك من 18 دولة والتي إنتهت بإستنتاج أن درجة التركيز لها أثر على مستوى المنافسة داخل الصناعة و كذلك دراسة scholtens سنة 2000 و التي جاءت نتائجها معاكسة لنتائج، والتي أثبتت ضعف الإرتباط بين مردودية البنوك ودرجة التركيز داخل الصناعة البنكية.

المطلب الثاني: تحليل نموذج (s/c/p) للصناعة المصرفية في الجزائر.

إن النشاط المصرفي في الجزائر ومنذ إنطلاقه بعد الاستقلال شهد نوعاً من الاحتكار مارسته البنوك العمومية التجارية وذلك سواء في مراحل التخطيط المركزي أو في ظل التوجه إلى إقتصاد السوق الذي إنتهجه الجزائر نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي.

وبالرجوع إلى النتائج التي قدمها بنك الجزائر فإن البنوك العمومية في الجزائر ظلت مسيطرة على

السوق المصرفية المحلية وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

¹. روجر كلارك، مرجع سابق، ص: 29

الجدول رقم (03-08): جدول تطور الحصص السوقية للبنوك العمومية و الخاصة في الجزائر

خلال الفترة 2010/2000.

الوحدة: %

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات البيان
											<u>حصة البنوك</u>
89.6	90.0	92.23	93.07	92.92	93.31	93.5	94.37	87.48	92.25	94.79	<u>لعمومية من: 1.حجم</u>
86.8	87.9	87.49	88.55	90.67	92.91	92.91	92.73	85.68	95.85	97.34	<u>الودائع</u>
											<u>2.حجم القروض</u>
											<u>حصة البنوك الخاصة</u>
10.4	10.0	7.77	9.63	7.08	6.69	6.5	5.63	12.52	7.75	5.21	<u>من: 1.حجم الودائع</u>
13.2	12.1	12.51	11.45	9.33	7.42	7.09	7.27	14.32	4.15	2.66	<u>2.حجم القروض</u>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول السابق نلاحظ أن الصناعة المصرفية في الجزائر تعتبر صناعة

عالية التركيز وذلك حسب كل المؤشرات المعروفة في حساب التركيز حيث نجد أن نسبة التركيز الأكبر

سبعة بنوك في الجزائر والتي تتمثل في البنوك العمومية (الأكبر من حيث حجم الأصول) إنخفض من

94.79% سنة 2000 إلى 89.6% سنة 2010 بالنسبة للودائع، و من 97.34% سنة 2000 إلى %

86.8 سنة 2008 بالنسبة للقروض الممنوحة داخل السوق المصرفية الجزائرية مما يجعل هيكل السوق

قريب إلى إحتكار القلة. وذلك منذ سنة 1992.

• تطور التركيز في الصناعة المصرفية الجزائرية:

- مقياس **H (H-Static)** : يعتبر هذا المقياس الذي اقترحه Panzar et Rosse سنة

1987 من بين أشهر المقاييس المستعملة في تحديد هيكل الصناعة، وهذا من خلال قياس التنازعية

داخل الصناعة المعنية، حيث تسمح قيمة H من التعرف على أثر التغيير في أسعار مدخلات الصناعة

المصرفية على التغيير في إيراداتها، وبالتالي فإن قيمة H تساوي مجموع مروونات مدخلات الصناعة

المصرفية المدروسة و هذا باستعمال الصيغة التالية:

$$H = \sum_j^j \alpha_j = 1$$

و يأخذ المؤشر H القيمة 1 أي (H=1) عندما تتميز الصناعة بهيكل منافسة تامة، كما يأخذ المؤشر

H قيمة سالبة أي $H > 0$ ، إذا كانت الصناعة تتميز بهيكل إحتكار تام، وأما إذا كانت محصورة بين 0

و 1 أي $0 < H < 1$ فإن الصناعة المصرفية تتدرج بين المنافسة والإحتكار.

وحسب مؤشر H-statics فإن هيكل الصناعة يكون هيكل منافسة تامة إذا كانت إذا كانت قيمة H

مساوية للواحد (H = 1) وعندما يكون (H=0) فإن الصناعة تتصف بهيكل الإحتكار التام وعند قيم $H <$

($0 < H < 1$) فإن الصناعة تتدرج من هيكل إحتكار القلة إلى هيكل منافسة إحتكارية¹.

وكذلك يمكن الإشارة إلى تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر من خلال مؤشر لرنر الذي يقيس

درجة قوة الإحتكار داخل الصناعة، حيث نجد أن قيمة المؤشر في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، مما

يدل على أنه توجد سلطة إحتكار متزايدة تعني زيادة الفارق بين الأسعار والتكاليف الحدية للمحتكرين داخل

السوق الجزائرية، و ذلك إلى غاية سنة 2003 التي شهدت أزمة إفلاس بنك الخليفة وبنك BCIA مما زاد

من سلطة و قوة إحتكار البنوك العمومية الجزائرية. ومع بداية سنة 2004، نجد أن مؤشر H-statics

¹. سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، مرجع سابق، ص : 121

للصناعة المصرفية في الجزائر إستمر في الزيادة إلى جانب تراجع سلطة السوق الذي تمتعت به البنوك العمومية من قبل، و هذا ما يمكن تفسيره من خلال ضعف الهامش الذي تحصل عليه البنوك العمومية نتيجة زيادة المنافسة داخل السوق المصرفية في الجزائر.

المطلب الثالث: نتائج تحليل نموذج S/C/P

تبين من مؤشرات تركيز البنوك العمومية أنها أكثر تركزا من البنوك الخاصة، وتبين ذلك جليا في الجدول الأول حيث إتضح أن حصة البنوك العمومية من الودائع كانت دائما ، وفي إرتفاع مستمر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010 إذ وصلت 89.6% إلى مرتفعة في المقابل حصة البنوك الخاصة من حجم الودائع وصلت إلى 10.4%.

ننتقل إلى حصة البنوك العمومية من حجم القروض هي الأخرى مرتفعة ولكن كانت في إرتفاع نسبي طيل 10 سنوات حتى وصلت 86.8%، أما البنوك الخاصة فحصتها من حجم القروض منخفضة ثم إرتفعت واستمرت في الإرتفاع إلى أن وصلت 13.2%.

فيما يخص الودائع سبب هذا التركيز راجع لثقة الزبائن في البنوك العمومية وهذا راجع للأزمات التي تحدث في البنوك الخاصة، فقدان الثقة فيها على غرار أزمة بنك الخليفة.

لقد تراجعت درجة الإحتكار في الصناعة المصرفية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد صدور قانون النقد والقروض 10/90 وكذلك فتح فتح المجال أمام دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية في الجزائر، وهو ما أثبتته تراجع مؤشرات التركيز داخلها.

مازالت البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها تعاني من ضعف في سلوكها وذلك يمكن رده إلى وضعية الإحتكار التي تتمتع بها والتي قللت من الحافز إلى تبني السلوكيات الإستراتيجية الكفيلة بتحسين أدائها.

على الرغم من النتائج التي حققتها البنوك العمومية إلا أن مقارنة مؤشرات الأداء أعطت الأفضلية لبعض البنوك الصغيرة على غرار البنوك العمومية الكبيرة، وهو ما يضمن رده إلى عدم استغلال البنوك العمومية لإقتصاديات السلم الناتجة عن حجم الإنتاج الخاص بها.

من خلال تحليل ومؤشرات تركيز السوق وأداء البنوك، فإن واقع الصناعة المصرفية في الجزائر أدى إلى رفض فرضية نموذج الـ S C P التقليدية التي تفترض علاقة سببية موجبة بين تركيز السوق والأداء.

لقد اتفقت معطيات الصناعة المصرفية في الجزائر مع فرضية نظرية الكفاءة التي تقوم على أساس

العلاقة الموجبة بين الكفاءة المصرفية و أداء البنوك.

خلاصة الفصل:

ما زالت البنوك العمومية في الجزائر لم تحصل بعد على استقلاليتها التامة في عملية اتخاذ قرارها، وهو ما إنعكس سلبا على مؤشرات أدائها، وبالتالي فإن ذلك يتطلب العمل على منح الإستقلالية اللازمة للبنوك العمومية من أجل السماح لها بتحسين أدائها و الإستفادة من اقتصاديات السلم والنطاق التي تتمتع بها.

وذلك من خلال إدراج نموذج s c p مع أدوات التحليل الأخرى.

إن تردّي الأوضاع المالية في الجزائر جاءت كنتيجة لعجز المؤسسات المالية العمومية التي لم تؤدي كوسيلة ذات قدرات مزدوجة في تحقيق العائد الاقتصادي من جهة، والوصول إلى غايات إجتماعية محدودة. ويمكن اعتبار قانون النقد والقرض بمثابة بداية الإصلاح المصرفي وأنه قام بإصلاحات كثيرة، ومن جهة أخرى قصد تنظيم الإقتصاد وإستجابته للتحديات المعاصرة التي تفرزها متطلبات التنمية الاقتصادية، إلا أنه لوحظ نوع من التأخير في عمل المصارف، كنتيجة لتحليل أداء البنوك، خاصة إذا علمنا أن هناك متغيرات دولية ومعايير مصرفية جديدة. ولهذا وجب اتخاذ قرارات من شأنها إصلاح ذلك.

النتائج:

أشارت نتائج نتائج الدراسة إلى:

❖ وجود أثر مهم للتركز في القطاع المصرفي الجزائري، يفسر هذا التركيز للسوق بـ احتكار البنوك العمومية للسوق المصرفية، بحيث ترفض أسعارا غير تنافسية تسهم في تحقيق معدلات مرتفعة من العائد مقارنة بالبنوك الخاصة ، أيضا ثقة الأفراد زعزعت بعد أزمة بنك الخليفة ما أثر سلبا على أداء البنوك الخاصة .

❖ لاحظنا أن البنوك العمومية أكثر كفاءة من البنوك الخاصة خاصة في إدارة التكاليف أيضا من حيث العائد.

❖ مؤشر الأداء الخاصة بسلوك البنوك خاصة العمومية منها، حيث أنها تفنقر للحافز لتبني سلوكيات استراتيجية لتحسين أدائها يمكن أن يكون سبب ذلك راجع لوضعية الإحتكار التي تعيشها.

التوصيات:

- ❖ توصي الدراسة صانعي القرارات في الجزائر من المنظمين والمشرفين على البنوك بالحد من تأثير قوة السوق من التركيز، من خلال وضع المزيد من التشريعات، وتحديثها لتتماشى مع التطورات المتسارعة في العمل المصرفي وتحد من تركيز البنوك لما لذلك من تأثيرات إقتصادية وإجتماعية مهمة.
- ❖ وضع تشريعات تسهم في التحرر المالي في الجزائر، وإزالة العوائق والقيود على الإستثمار، مع ضرورة إحكام الرقابة والمتابعة على هذا القطاع الحيوي في البلاد، بحيث تتم مراقبة الأسعار المفروضة من البنوك، ومحاولة التدخل لمنع أي ممارسات إحتكارية.
- ❖ توفير بيئة مصرفية أكثر تنافسية في الجزائر، فتخفيض القيود على الإستثمار، وتشجيع سياسة الدخول إلى السوق وزيادة التنافسية في السوق المصرفية، أمور من شأنها أن تسهم في إبراز البنوك الأكثر كفاءة، ومن ثم وضع أسعار تنافسية تسهم في التتمي الإقتصادية والإجتماعية.
- ❖ إستمرار العمل في إتجاه الإصلاحات المالية والتحرر المالي الحذر، لكي لا نفقد بعض البنوك المحلية حصصها السوقية، نظرا إلى دخول منافسين جدد لذا نوصي الإدارة المصرفية بالتحديث والتطوير المستمر لخدماتها المالية، والدفع نحو الإستفادة الفعالة من التكنولوجيا.
- ❖ إجراء مزيد من الدراسات للتعرف على إلى هيكل الكفاءة في البنوك الجزائرية، في محاولة لتفسير عائداتها وفقا لكفاءتها.
- ❖ على صانعي القرار والمشرفين على السوق المصرفية الجزائرية تشجيع الإندماج الأفقي بين البنوك مايسهم في تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة البنوك.
- ❖ يتمثل دور البنك المركزي الجزائري في هذه الحالة في الحفاظ على التوازن القائم في السوق المصرفية الجزائرية ومنع التركيز والإحتكار من خلال تشجيع سياسة الدخول إلى السوق، لتشجيع المنافسة

ودعمها، وسن التشريعات التي تحد من ظهور أي ممارسات إحتكارية، والإستمرار في تشجيع البنوك على الكفاءة في إدارة مواردها المالية، وإستخدام التقنيات المتقدمة في العمل المصرفي من أجل دعم قدرتها على التنافس في السوق المحلية والأسواق العالمية وتعزيزها.

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991.
2. أحمد لطفي، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.
3. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون -الجزائر- ، 2003.
5. روجر كرلارك، تعريب: فريد بشرير طراهر، اقتصاديات الصناعة، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994.
6. سالم سيد عرفة، التسويق الصناعي، دار الياية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
7. شاكز القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
8. صلاح الدين حسن السيسى، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالي، دار الوسام للطباعة و النشر، الامارات العربية المتحدة، 1998.
9. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
10. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر، 2001.
11. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الانتاج الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
12. فليح حسن خلف، أساسيات دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات، عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
13. مدحت القرشي، دراسات الجدوى الإقتصادية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
14. نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات الإقتصادية، دار البداية، عمان، 2008.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. أسامة الدخان، الحصة السوقية و دورها في قياس أداء المنظمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب -سوريا- ، 2008
2. حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2006/2005.
3. عبد الرحمان هباج، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
4. عمر تيمجغدين، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية دراسة حالة كوندور (برج بوغريريج)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2013.
5. علي خلف عبد الله، التحليل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، أطروحة لاستكمال شهادة الماجستير،(غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الادارة و الاقتصاد قسم الادارة، 2008.
6. فريدة معارفي، جودة الخدمات المصرفية و علاقتها بتنافسية البنوك في ظل ادارة الجودة الشاملة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2008/2007.
7. محمد الجموعي قريشي ، قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية " دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006
8. ممدوح خطيب الكسواني، محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية، كلية العلوم الادراية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1998

9. وليد حميد رشيد الأميري، تقييم وتطوير نظام تقويم أداء العاملين، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، مجلس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، بغداد، 2009.

10. هناء سيدهم خالدة، واقع خدمات المعلومات المتخصصة في قطاع البنوك و المصارف الجزائرية دراسة ميدانية لاهم البنوك التجارية بولاية باتنة -الجزائر- بين تحدي البقاء و طموح النجاح، (غير منشورة)، دكتوراه في علم المكتبات و المعلومات، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2008.

ثالثا: المنتقيات والمداخلات

1. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية و التطبيق، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -الواقع و التحديات- جامعة الأغواط.

2. سليمان ناصر، مداخلة بعنوان: تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع و الأفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -الواقع و التحديات- جامعة ورقلة، 2004.

3. عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، ورقلة، 2011.

4. عبد الله خبابة، مداخلة بعنوان: اشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصاد و التجارة و التسيير، -جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-.

5. بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، " الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية -حالة الجزائر-"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -واقع و تحديات-، 2004.

6. زيدان محمد، دريس رشيد، " متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي "، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -واقع و تحديات- ، 2004.

7. سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج الـ

SCP، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، ، جامعة ورقلة، 23/22

نوفمبر 2011.

8. زبيدة محسن، سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك الخاصة و العمومية في ترقية النشاط البنكي

الجزائري، كلية الحقوق و العلوم الانسانية جامعة ورقلة.

9. مليكة زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري " التشخيص الواقع وتحديات المستقبل"، ملتقى

المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -الواقع و التحديات-، جامعة ورقلة، 2004.

رابعاً: مجالات علمية

1. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 01، 2001، كلية الحقوق

والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

2. داودي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد: 07، 2010، جامعة الجزائر.

3. علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي

القطري، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 15، العدد 01، يونيو 2011.

4. : نبيل حشاد، "إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العدد 286 ، سبتمبر 2004 .

5. وليد الحياي، تحليل مؤشرات نتائج الأداء " الأرباح والربحية" في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط

الإنتاجية، مجلة: التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد السادس والأربعون.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. www.alwatan.com.

2. <http://www.sci-dz.com/forum2/index.php>.

3. <http://kenanaonline.com>.

4. <http://www.neevia.com>.

سادسا: المراسيم والقوانين

1. الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 1962/08/28

2. التقارير الرسمية لبنك الجزائر.

المراجع بالفرنسية:

أولا: الرسائل والأطروحات

1. Ammour Benhlime : «pratique des techniques bancaires», Editions DAHLAB,

Alger.

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
15	خصوصيات البنك الوطني الخارجي.	01-01
15	خصوصيات البنك الخارجي الجزائري.	02-01
16	خصوصيات بنك الفلاحة والتنمية المحلية.	03-01
16	خصوصيات بنك التنمية المحلية	04-01
17	تركيبة النظام البنكي من 1997 إلى 2001	05-01
77	حالات الاندماج المصرفي عربي	01-03
82	هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2002-2009)	02-03
84	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام و القطاع الخاص في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2002-2009)	03-03
86	طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2002-2009)	04-03
88	مؤشرات المردودية بالبنوك العمومية خلال الفترة (2002-2009)	05-03
90	عائد أصول البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2002-2009)	06-03
92	هامش الوساطة بالبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2002-2009)	07-03
101	جدول تطور الحصص السوقية للبنوك العمومية و الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010/2000.	08-03

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
18	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في 2004	01-01
34	أنواع المخاطر الرئيسية في البنوك	02-01
47	نموذج S/C/P .	01-02

فهرس المحتويات:

الصفحة	فهرس المحتويات.
أ-٥	المقدمة.
	الإشكالية. التساؤلات. الفرضيات. أهمية البحث. أهداف البحث. منهج البحث. الدراسات السابقة. هيكل البحث.
39-01	الفصل الأول: تطور البنوك التجارية.
02	تمهيد.
23-03	المبحث الأول: تطور البنوك التجارية في الجزائر.
07-04	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية في الجزائر..
18-08	المطلب الثاني: تعداد البنوك الخاصة و الحكومية في الجزائر.
23-19	المطلب الثالث: تطور التشريعات المتعلقة بالبنوك.
30-24	المبحث الثاني: مفاهيم وأسس تقييم الأداء.
26-24	المطلب الأول: تعريف الأداء والعوامل المؤثرة فيه.
28-26	المطلب الثاني: السياسات التجارية في ظل مذهب الحرية.

30-29	المطلب الثالث : مستويات تقييم الأداء وأأسسه.
41-31	المبحث الثالث: المبحث الثالث: مؤشرات أداء البنوك.
34-31	المطلب الأول: مؤشرات الأداء المتعلقة بالمخاطر المصرفية.
36-35	المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المتعلقة بالإنتاجية البنوك.
41-37	المطلب الثالث: المؤشرات المتعلقة بربحية و الحصة السوقية.
42	خلاصة الفصل.
67-41	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لنموذج S/C/P .
44	تمهيد.
57-45	المبحث الأول: مدخل إلى النموذج S/C/P.
47-45	المطلب الأول: نبذة عن نموذج S/C/P .
56-48	المطلب الثاني: مكونات نموذج S/C/P .
57	المطلب الثالث: تحليل العلاقة داخل نموذج S/C/P .
64-58	المبحث الثاني: مدخل إلى مؤشر التركيز الصناعي.
60-58	المطلب الأول: المطلب الأول: مؤشر التركيز الصناعي.
63-60	المطلب الثاني: معايير ومؤشرات التركيز الصناعي.
66-64	المطلب الثالث: دراسة السوق.
67	خلاصة الفصل.
100-68	الفصل الثالث: تطبيق نموذج S/C/P في البنوك الجزائرية.
70	تمهيد.
-71	المبحث الأول: هيكل الصناعة البنكية.

72-71	المطلب الأول: : المطلب الأول: عراقيل المنظومة المصرفية.
73-72	المطلب الثاني: عوائق الدخول الى الصناعة المصرفية.
80-74	المطلب الثالث: أهم الاندماجات بين البنوك في الجزائر.
90-81	المبحث الثاني: أهم مؤشرات قياس أداء البنوك في الجزائر.
83-81	المطلب الأول: هيكل الودائع.
87-84	المطلب الثاني: هيكل القروض.
97-87	المطلب الثالث: بعض مؤشرات الأداء في البنوك الجزائرية.
97-98	المبحث الثالث: مدى تحليل نموذج s/c/p للمصارف الجزائرية.
100-98	المطلب الأول: نموذج (s/c/p) في دراسة الصناعة البنكية.
103-100	المطلب الثاني: تحليل نموذج (s/c/p) للصناعة المصرفية في الجزائر.
104-103	المطلب الثالث:
105	خلاصة الفصل.
109-107	الخاتمة.
115-111	قائمة المراجع.
117	قائمة الجداول.
119	قائمة الأشكال.
123-121	فهرس المحتويات.